الدكتور عبد الرسول الغفار

الكليني وخصومه

أبو زهرة



دار الرسول الأكرم (ص)
دار المحجة البيضاء

بين الكليني وخصومه

«موقف محمد أبو زهرة من الكليني»

تأليف

الدكتور عبد الرسول الغفّار

دار الرسول الأكرم (ص)

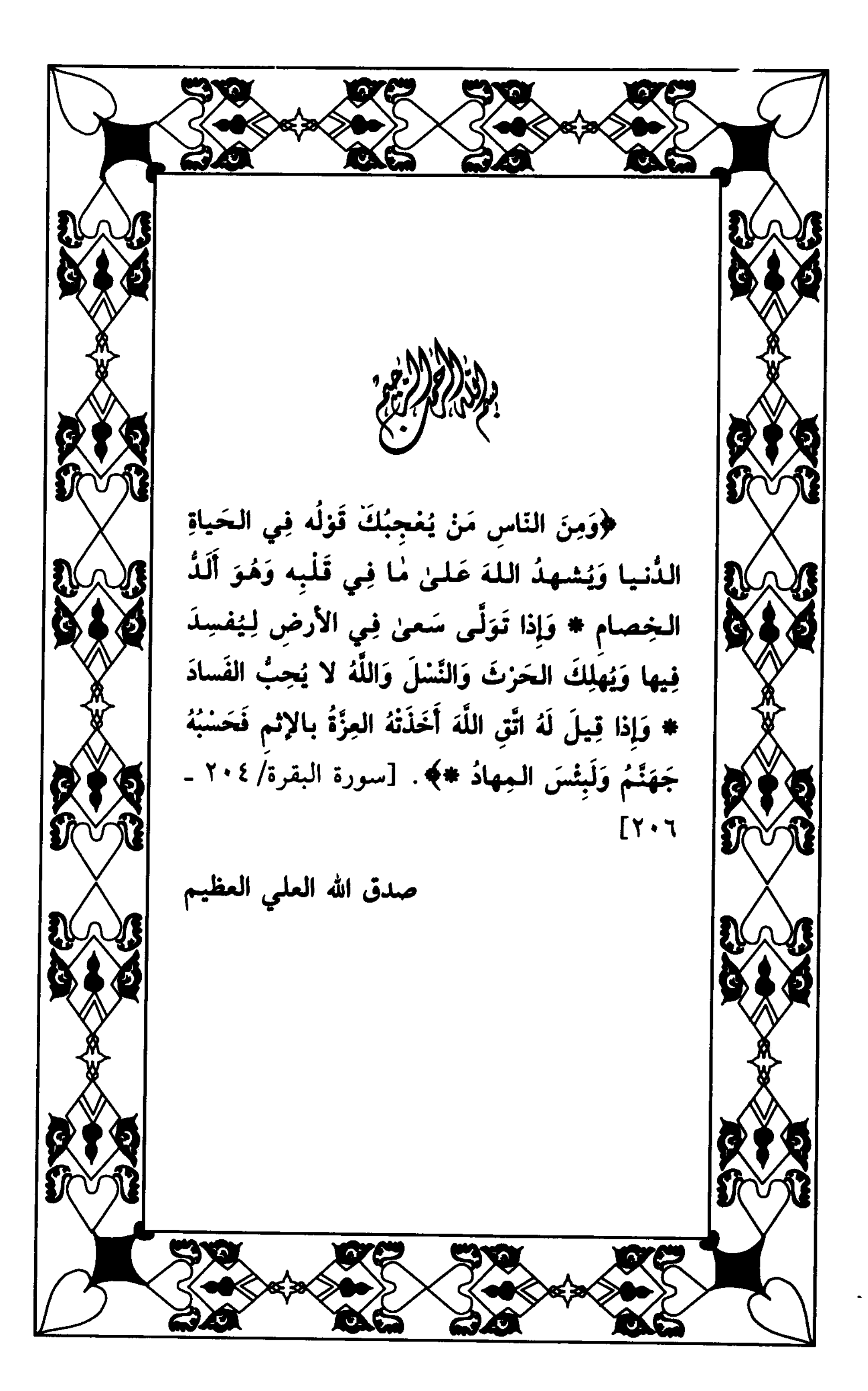
دار المحجة البيضاء



الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م



دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع = بيروت - لبنان ص. ب: ١٤/٥٤٧٩



﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُه فِي الحَياةِ الدُّنيا وَيُشهدُ اللهَ عَلىٰ ما فِي قَلْبِه وَهُوَ أَلَدُّ الخِصامِ * وَإِذا تَوَلَّى سَعىٰ فِي الأرضِ لِيُفسِدَ فِيها وَيُهلِكَ الحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لا يُحِبُّ الفَسادَ * وَإِذا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللّهَ أَخَذَتْهُ العِزَّةُ بالإثمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ المِهادُ *﴾. [سورة البقرة/ ٢٠٤ - ٢٠٦]

صدق الله العلي العظيم



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وسلامه على من اصطفى من خلقه؛ حبيبه محمد وآله النجباء، وعلى صحبه ذوي الحجى، وبعد...

منذ سنين وأنا أعدّ رسالة الدكتوراه كنت أجد فيما يكتبه البعض من إخواننا في مصر؛ من ذوي الخبرة والثقافة الأكاديميّة، تطرّفاً كبيراً في تقويمهم للتراث الإسلامي الذي ورثناه من العلماء والكتاب عبر الأجيال ومنذ مئات السنين. إنه وصل إلينا بهيئته ومادته الأولية دون تغيير أو تحريف.

ولمّا كانت أصول الحديث عند الإمامية تعود إلى مدرسة أهل البيت عليهم السلام والتي برزت في عهد الإمام الصادق عليه السلام، فمن الطبيعي أن تكون تلك الأصول والمنابع هي الأساس الأول والنبع الصافي والمعتمد عند علماء الطائفة في القرن الثالث الهجري وما بعده.

فهذا الشيخ محمد بن يعقوب الكليني الذي يُعدّ من أبرز علماء القرن الرابع الهجري[1] قد اعتمد ـ في تصنيف كتابه الكافي ـ تلك الأصول المصنّفة في زمن الأئمة عليهم السلام، إلا أنه لم يقطع بكل ما فيها بل عمل نظره فيها حتى أخذ منها ما رآه يوافق مسلكه وأعرض عما دون ذلك،

(١) ثقة الإسلام الشيخ الكليني الرازي المتوفى سنة ٣٢٩هـ وقبره ببغداد مزار معروف إلى اليوم.

وأشار إلى النادر الشاذ منه وجعله في باب خاص تحت عنوان (النوادر). وأحاديث هذه الأبواب التي يوردها الكليني في كتابه ـ في العموم ـ لا يأخذ بها ولا يرتب عليها أي أثر لذا جعلها في (النوادر).

أقول يصادفنا من بين كتّاب وعلماء مصر الذين يكتبون وفق المنهج العلمي ـ كما يزعمون ـ فضيلة الأستاذ الشيخ (محمد أبو زهرة) الذي يعرفه العالم الإسلامي بقلمه الرفيع، ونتاجه الغزير. فمن جملة نتاجاته: (الإمام الصادق) و(الإمام زيد الشهيد) في الوقت الذي أكبر في الرجل الروح العلمية، والاستقراء الجميل ومتابعة فصول الأحداث ومقاطع التاريخ، إلا أنني لا أنسى تهجّمه العنيف على الإمامية وعلمائها ومصنّفيها، حيث طعن على رجال الطائفة وكفّر شيوخها ورماهم بالضلال، أضف إلى ذلك أنه غير مبالٍ فيما يكتب من تزوير الحقائق واختلاف الأحاديث...

لقد أودع في كتابيه (الإمام الصادق) و(الإمام زيد الشهيد) السب والشتم والقذف، كما سفّه أحلام طائفة كبيرة تعدّ اليوم من أكبر طوائف المسلمين في العالم، مع كل هذا يدّعي الكاتب (أبو زهرة) أنه يبحث بروح نزيهة ووفق المنهج العلمي..!

الجميع يدّعي المنهجية والمسلك العلمي، لكن إلىٰ أيّ حدّ تصدق مقالاتهم؟ إننا وجدنا الأمر على خلافه، وهذه كتبهم مشحونة من السباب والتكفير، فهل هذا هو المنطق الثابت السليم الذي يتّبعه أبو زهرة وآخرون؟!

إن الأسلوب الذي ينبغي أن يتّبع هو الأسلوب الذي لا يحابي أحداً ولا يجامل... لهذا وجدت لزاماً عليّ أن أشير إلىٰ مقاطع من الكتاب وأن أضع شخصية الكاتب (محمد أبو زهرة) بين يدي القرّاء والعلماء في العالم الإسلامي ليطّلعوا على حقيقة الرجل الذي أصبح اليوم يحظى بتقدير الجميع وإعجاب الكل.

فإليك أيها القارىء الكريم بحثنا (الكليني وخصومه) الذي جعلناه في أربع حلقات، الثانية منه: موقف محمد أبو زهرة من الكليني.

وضعت هذه الدراسة متوخّياً فيها حقائق تاريخية، وأخرى علمية قد

أسدل الكاتب الستار عليها، وأغمض عينيه دونها بل إن الكاتب ـ أبو زهرة ـ حرّفها وقلب جملة من المفاهيم، كما أنه افترى على علماء الطائفة ورماهم بالكفر والضلال. . . لكن من خلال بحثنا سيسفر الصبح لذي عينين وستعلم أيّ الفريقين أهدىٰ، وصدق تعالى عندما قال: أليس الصبح بقريب! نبّهنا الله من نومة الغافلين إنه سميع مجيب.

الدكتور عبد الرسول الغفّار

بيروت



الفصل الأوّل

حملات مسعورة يقودها محمد أبو زهرة

بين فترةٍ وأخرىٰ تعلو الشرق الإسلاميّ صرخات مسعورة كلّما انبعثت جهود طيّبة لدعاة التقريب بين المذاهب، والتأليف بين القلوب، والتوحيد بين الأقطار والقوىٰ الإسلاميّة، فمنذ عقدين من الزمان يواجهنا الكاتب محمّد أبو زهرة بمؤلّفه: «الإمام الصادق... حياته وعصره»، فيعرض إلىٰ العالم الإسلاميّ بالصورة والمنهجيّة الّتي ارتضاهما لنفسه، غير مبالٍ في التشكيك بعقائد الشيعة وكتبها وعلمائها، وغير مكترثٍ عمّا يصحب ذلك من زلزال في النفوس البريئة، وانحراف جيلٍ من القرّاء، وبالتالي فسح المجال للمغرضين من خدمَة الإستعمار في الولوج في صفوفنا؛ لهدم التراث الإسلاميّ من كلّ جوانبه ومذاهبه.

تطرّق محمّد أبو زهرة في كتابه المشار إليه إلىٰ موضوع النقص والزيادة في القرآن، ثمّ ركّز بشكلٍ مسفر علىٰ الشيخ الكلينيّ وكتابه «الكافي»، ويمكن أن نجمل حديثه بأربع نكاتٍ:

النكتة الأُولىٰ: تناول شخصية الكلينيّ بالجرح والتكفير.

النكتة الثانية: تناول ثلاثاً من الروايات الّتي يفهم من ظاهرها دخول النقص أو الزيادة في القرآن، لكنّ الأمر ليس كذلك؛ وهذا الوهم دفع بالكاتب أن يشنّع علىٰ الكلينيّ والشيعة الإماميّة.

النكتة الثالثة: تناول بعض الأسانيد ـ بعدما حذف الوسائط بين الكلينيّ والإمام الصادق عليه السلام ـ مدّعياً أنّ الكلينيّ يروي المراسيل[1]، أو يسند

(١) أورد في ذلك خمس روايات، وقد عمد إلىٰ إسقاط عدّة وسائط من أسانيدها.

الأخبار والروايات إلى أشخاصٍ قد ماتوا في حياة الإمام الصادق عليه السلام، والفترة بينهما [١٨٠] سنة، وقد استشهد لذلك بالمعلّى بن خنيس الّذي يدّعي فيه أنّ الكلينيّ يروي عن المعلّىٰ بن خنيس ـ الّذي قتله داود بن عليّ في زمن الإمام الصادق ـ بدون واسطة.. لكنّك ستقف علىٰ كذب المدّعىٰ عمّا قريب إن شاء الله.

النكتة الرابعة: طالب علماء الإماميّة أن يقوموا بتمحيص روايات «الكافي» وتحقيقه، حيث قال في بعض كلماته: «... إنّه لا يصحّ أن يؤخذ ما في الكافي حجّة من غير تمحيص وتحقيق...»، كما قال في موضعٍ آخرٍ ما يشبه ذلك.

ونحن سنتناول هذه النقاط الرئيسيّة، وندلّل على بطلانها، وبطلان أقوال الكاتب الأُخرىٰ، وأنّ ما ادّعاه إنّما هو زورٌ وبهتان، وليس همّه إلاّ التهجّم علىٰ الشيعة الإماميّة، والانتقاص من قدر علمائهم الأوائل، والحطّ من مصنّفاتهم ومجاميعهم الحديثيّة.

أقول ومن الله سبحانه استمدّ التوفيق والتسديد، وأسأله أن لا يكون قولي شططاً، وأعوذ بالله من زخرف القول وعمل الزور:

النكتة الأُولىٰ: ما يخصّ شخصيّة الكلينيّ:

العبارات الّتي أطلقها أبو زهرة في كتابه: «الإمام الصادق» كلّها مشينة وقبيحة جدّاً، بل وصل به الأمر أن كفّر الشيخ الكلينيّ في عدّة مواضع:

قال في ص ٣٢٦ ما هذا نصّه: «... ويهمّنا من القائلين الكلينيّ، فقد روىٰ هذا الكلام وأصرّ علىٰ روايته، ولم يقدح فيما رواه، بل لم يعارضه بأخبارٍ أُخرىٰ عن ثقاتٍ يعارضونه».

ثمّ قال في ص ٣٣٢: «... أن نذكر رأينا في الّذين روّجوا هذه الأكاذيب في المذهب ـ ويقصد بهم الكلينيّ أحدهم ـ واعتقدوا صدقها، وأصرّوا عليها، وقلنا: إنّهم غير جديرون[1] بالثقة، **وإنّا نعتقد أنّهم ليسوا من أهل الإيمان...**».

---

(١) هكذا وردت في النصّ، ونقلناها كما هي لأمانة النقل وإن كانت خطأ.

ثمّ قال في موضعٍ ثالث من الصفحة نفسها: «... إنّ أكثر الرواة ترويجاً لهذا الكلام الّذيَ يؤدّي إلى الشكّ في كتاب الله تعالىٰ هو الكلينيّ، صاحب الكافي الّذي يُعدّ أقدم الكتب الأربعة...».

ثمّ قال في موضعٍ رابع، وهذا نصّه: «... وما قرّره العلماء من أنّ الكلينيّ أصرّ علىٰ ذلكَ النقل ولم ينقل سواه، بل قرّروا أنّه رأيه، وأنّ ذلك - بلا ريب - يضعّف الثقة في نقله علىٰ الأقلّ، ولنا أن نقول: إنا رأينا فيمن ينقل هذا ويؤمن به **أنّه لا يعدّ من أهل القبلة**...». [انظر ص ٤٣٠ من كتاب «الإمام الصادق»].

هذه بعض الطعون من كتابه ذاك، والّتي فيها (تكفير الشيخ الكلينيّ)، لا لشيءٍ؛ وإنّما لنقله بعض الروايات الشاذّة النادرة في موسوعته الحديثيّة «الكافي».

وقد اعترف أبو زهرة فيما بعد - مدافعاً عن السيوطيّ وأضرابه من علماء السلف - فقال في حقّ أولئك الّذين ينقلون الروايات الشاذّة والنادرة والمتناقضة في مضمونها، قال فيهم: «... وإن كنّا لا نوافق علىٰ سرد الأقوال ذلك السرد الّذي سلكه السيوطيّ في كتابه من غير تمحيصٍ لها، ولا وزن لما اشتملت، ولكن هذه شهوة الّذين كانوا يجمعون الأقوال من غير تمييزٍ بين ما لا ريب فيه وما يثير الريب، وذلك قد وقع فيه الكثيرون ممّن كتبوا في عهد الموسوعات العلميّة...». [انظر كتاب الإمام الصادق لمحمد أبو زهرة: ص ٣٣٦].

أمّا في كتابه «الإمام زيد» فقد قال، تحت عنوان (القرآن) من الفقرة ٣٠٦: «... أنّه لم يعتره زيادة بإجماع العلماء، ولا نقص، وقد ذكر أنّ الإماميّة خالفوا في النقص فادّعوا أنّه قد اعتراه النقص، والحقّ أنّ الإماميّة ليسوا جميعاً علىٰ هذا الرأي، بل منهم من ادّعاه، فقال: إنّ المصحف الذي يأتينا حذفت منه آيات خاصّة بآل البيت، وأنّه كان عند عليّ - كرّم الله وجهه - مصحف كامل لم يُحذف منه شيء، ولكن خالفهم في ذلك الكثيرون من الإماميّة، وعلىٰ رأسهم المرتضىٰ والطوسيّ وغيرهما، واعتبر الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق من يقول هذا ليس مسلماً، وإنا نوافق أبا عبد الله علىٰ قوله، ومن الغريب أنّ الّذي ادّعىٰ هذه الدعاوىٰ الكلينيّ، وهو حجّة في

الرواية عندهم، وكيف تُقبل رواية من يكون علىٰ هذا الضلال، بل علىٰ هذا الكفر المبين...». [كتاب «الإمام زيد» لمحمّد أبو زهرة: ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧ ط دار الفكر العربيّ ١٩٧٤].

هذه بعض الفقرات الّتي وقفنا عليها في بعض مصنّفات الشيخ المحقّق، ونابغة العصر، والذابّ عن حمىٰ الإسلام وشرف العلماء والمسلمين، السالك طريق التحقيق والمنهج العلميّ، والناظر في التاريخ والتراث بعين الإكبار والتقدير...!! هذه دعاوىٰ أبو زهرة فيما يكتب، والتناقض بيّن، والكذب واضح، وتكفير العلماء ديدنه، وعلىٰ مسلكه هذا فلا بدّ أن يكفّر علماء سلفه قبل علماء الأُمة وأئمّتها؛ لأنّ علماءه رووا أخبار وأحاديث التحريف أضعاف ما رواه الكلينيّ مئات المرّات...

وعلينا أن نقول لأبي زهرة: عجباً منك أيّها الغيور علىٰ الإسلام أن تبرّر مواقف علماء مذهبك والسلف منهم، وتدافع عنهم دفاع المستميت، وقد شحنوا مصنّفاتهم وموسوعاتهم بالخرافات والخزعبلات، وكلّ ما يتّصل بتحريف كتاب الله والافتراء علىٰ رسوله الأكرم ﷺ.

إنّك تدافع عن أُولئك وتكفّر غيرهم من علماء سائر المسلمين؛ لا لشيءٍ، وإنّما لبضع رواياتٍ لا يقول بها ناقلها، ولا دليل علىٰ اعتقاده بها...

إنّ ذلك لمنتهىٰ الظلم والجور، والميل كلّ الميل عن جادّة الحقّ الصراح.

أمّا دفاعنا عن الشيخ الكلينيّ، فلا حاجة لنا من الإطالة أو التكرار، بل نكتفي بأقوال علماء الرجال، وقد مرّ أقوال فطاحل علماء المسلمين من السنّة والشيعة، قديماً وحديثاً، وما قالوه من ثناءٍ ومدحٍ بحقّ الشيخ الكلينيّ، فراجع الفصل الثاني من هذا البحث.

ثمّ سيأتي التعرّض إلى روايات التحريف من كبار أهل السنّة، ومن أُمّهات المصادر السنيّة، ليكون القارىء الكريم على بيّنةٍ من أقوال عالم مصر، ونابغة القرن العشرين، محمّد أبو زهرة، ثمّ ليكن إصدار حكم التكفير علىٰ من يستحقّه، ومن هو أولىٰ به من غيره...

النكتة الثانية: روايات النقص أو الزيادة:

ذكر أبو زهرة من خلال هجومه وتشنيعه على الإماميّة، والكلينيّ بالخصوص، ثلاث رواياتٍ يدّعي أنّها تؤدّي إلىٰ تحريف القرآن، لهذا ناقلها أو قائلها ليس من أهل الإيمان، بل ليس من أهل القبلة، بل إنّه من أهل الضلال والكفر... وقد نقلنا عباراته فيما تقدّم، أمّا الروايات الّتي استشهد بها، فهي كما ينقلها أبو زهرة، قال:

أ - «يروي الكلينيّ عن الصادق أن القرآن الّذي نزل به الوحي علىٰ محمّد سبعة آلاف آية، والآيات الّتي نتلوها ثلاث وستون ومائتان وستة آلاف فقط، والباقي مخزون عند آل البيت». كما ينقله - وحسب زعمه - من [الكافي: ١/ ١١٠].

لنقف عند هذه الرواية قبل الانتقال إلىٰ الروايتين الأُخريين.

أقول: لا توجد هكذا رواية - بهذه الألفاظ في كلّ كتاب «الكافي»، بل الموجود صياغتة تختلف عمّا أثبته أبو زهرة، ويمكن الجواب عن هذا النقل الّذي حرّفه الكاتب بأحد الاحتمالات الآتية:

أوّلاً: إمّا أنّ الكاتب لم ينقل من كتاب الكافي مباشرة، بل نقل هذا النصّ من كتابٍ آخر، ومع ذلك لم يُشر إلىٰ المصدر المنقول عنه.

ثانياً: أو نقول: إنّ (الشيخ محمّد أبو زهرة) نقل الرواية بالمعنىٰ!

ثالثاً: أو سمع ذلك من غيره دون التثبّت أو مراعاة الأصل.

رابعاً: أو أن نجزم بأنّ المصنّف حرّف النصّ الأصليّ - كما يحلو له - بالحذف والإضافة. وهذا هو أقرب الاحتمالات؛ للأدلّة الآتية:

١ - إنّ النصّ الّذي نقله الكاتب يوجد له ما يشبهه في شطره الأوّل في الكافي، أمّا شطره الآخر فلا وجود له. وإليك النصّ برواية الكلينيّ كما هو مثبّت في أصحّ النسخ، كما نقلها المولىٰ محسن الفيض الكاشانيّ، وكما أشار المولىٰ أبو الحسن الشعرانيّ[1]:

---

(١) هامش شروح أُصول الكافي للمولىٰ صالح المازندراني: ١١/٧٦.

عن عليّ بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ القرآن الّذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلىٰ محمّد صلى الله عليه وآله سبعة آلاف آية»[1]، انتهىٰ. [باب النوادر من الكافي: ٢/ ٦٣٤].

٢ ـ الشطر الثاني ممّا نقله الكاتب لا وجود له، ويحتمل أنّه تلفيق من المصنّف؛ لفّق العبارة من أحاديثٍ وأخبارٍ عديدة.

٣ ـ نقل تعليقة المحقّق في هامش الصفحة المذكورة من كتاب «الكافي» ـ مع تحريف عبارة المحقّق ـ وضمّها إلىٰ الرواية، وهذا تحريف واضح لا غبار عليه، وإلاّ كيف يضمّ الحاشية أو التعليقة إلىٰ أصل الرواية، علماً أنّ المحقّق من المعاصرين، والكلينيّ من علماء القرن الرابع الهجريّ...؟!

قال المحقّق لكتاب الكافي في هامش رقم ٣ من ص ٦٣٤ من الجزء الثاني: «قد اشتهر اليوم بين الناس أنّ القرآن ستّة آلاف وستمائة وستّ وستون آية، وروىٰ الطبرسيّ ـ رضوان الله عليه ـ في «المجمع» عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّ القرآن ستّة آلاف ومائتان وثلاث وستّون آية. ولعلّ الاختلاف من قبل تحديد الآيات، انتهىٰ».

٤ ـ وممّا يؤكّد تلفيق النصّ الّذي نقله أبو زهرة أنّ العبارة: «والباقي مخزون عند آل البيت» أنّها مأخوذة أو منقولة بالمعنىٰ من روايات عديدة تجدها في الباب [١١] من أبواب كتاب الحجّة، إذ تجد ستّ رواياتٍ تحت عنوان: «أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة أمر الله وخَزَنة علمه». [انظر أصول الكافي: ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣].

٥ ـ لو سلّمنا أنّ المصنّف نقل رواية عليّ بن الحكم، فالشطر الأوّل من نقله كذلك محرّف عن الأصل المثبّت في الكافي، حيث استبدل عبارة ابن الحكم (إنّ القرآن الّذي جاء به جبرائيل على محمّد) بعبارته: (إنّ القرآن الّذي نزل به الوحي).

---

(١) وفي بعض النسخ: «سبعة عشر ألف حرفاً»، وفي نسخ أُخرىٰ: «سبعة عشر ألف آية»، وكل ذلك من غلط النسّاخ.

٦ ـ يوافق تزوير الشيخ أبو زهرة ما جاء في كتاب «الوشيعة» لموسىٰ جار الله. [انظر الوشيعة في نقد عقائد الشيعة: ص ١١٢].

بعدما أثبتنا التزوير والتلفيق الّذي نسجه (الشيخ محمّد أبو زهرة) نجيب علىٰ عبارته الواردة في ص ٣٢٣ من كتاب «الإمام الصادق» والّتي قال فيها: «... ووجدنا هذه الروايات المدسوسة في كتب إخواننا الاثنى عشريّة، ينسبها الّذين دسّوها إلىٰ الإمام الصادق... وإنّ الّذين ذكروها منسوبة إلىٰ الصادق لهم مقام في الرواية عندهم، وقد أصرّوا علىٰ صدق ما رووا، وإنْ كذّبهم جميع المؤمنين من إخواننا الإماميّة... وقد كان علىٰ رأس هؤلاء الّذين لم يردّوا المدسوس أبو جعفر الكلينيّ، الرّاوية الأوّل لأخبار الأئمّة عند الإماميّة...».

نقول: إنّ العبارات الّتي أودعها أبو زهرة كلّها لا تصمد عند النقاش؛ للأمور التالية:

الأمر الأوّل: أنّ الشيخ الكلينيّ لم يصرّ علىٰ صدق ما رواه في أخبار النقص أو الزيادة، علىٰ أنّها روايات تعدّ بأصابع الكفّ، ولا قيمة لها قبال المئات من أخبار التحريف المودعة في كتب الصحاح الستّة، والموسوعات الحديثيّة المعتبرة عند إخواننا السنّة. وسنذكر بعض النماذج لها إن شاء الله.

الأمر الثاني: أنّ كتاب الكافي ـ أُصولاً وفروعاً ـ كتابٌ جامعٌ للأخبار والروايات وأحاديث أهل البيت عليهم السلام، فهو موسوعة حديثيّة ليس إلاّ، فلا نتوقّع من مصنّفه أن يودع فيه فتاواه الفقهيّة في الأحكام الفرعيّة الشرعيّة، من عباداتٍ أو معاملات، كما لا ينبغي أن نتوقّع منه إصدار فتاواه في الأُمور العقائديّة، كلّ ما هناك ـ والّذي يمكن أن يقال ـ أنّه جمع من الأخبار والروايات ما يمكن أن يستفيد منه العالم، والفقيه، والمحدّث، والخطيب، والمعلّم، والمتعلّم، أمّا تمييز هذه الأخبار فهو منوط بأهل الخبرة من رجال العلم والتحقيق.

الأمر الثالث: أنّ منهج الكلينيّ في تصنيف «الكافي» يتمثّل في تقسيم الكتاب الواحد إلىٰ أبوابٍ عديدة، وتحت كلّ بابٍ جملة من الأحاديث والأخبار، وقد جعل المصنّف ترتيب هذه المرويّات حسب مراتب الصحّة

والوثاقة، لذا فإنّ الروايات الأُولىٰ من الباب تحتلّ الصدارة في الصحّة والاعتبار، أمّا روايات آخر الباب فلا تخلو من نقاش، إمّا لضعف سندها أو لعدم موافقة المتن عقائد المذهب، لكن هذا لا يعني أنّ كلّ روايات أواخر الأبواب ـ عندنا ـ هكذا، وأوائله صحيحة مائة بالمائة.

الأمر الرابع: ممّا يتعلّق بمنهج الكلينيّ، أنّ الروايات الشاذّة أو النادرة أفردها الكلينيّ في أبوابٍ خاصّة، وتحت عنوان: (باب نادر)، أو (باب النوادر)، أو (بدون عنوان)، وهذا تجده في كلّ أجزاء «الكافي»، والّذي أوردها الشيخ أبو زهرة تجده مندرجاً تحت عنوان (باب النوادر) من كتاب فضل القرآن الحديث الثامن والعشرون، وهو آخر روايات الباب من آخر كتاب فضل القرآن.

ولا يخلو أنّ ورود هذا الخبر في الباب دليل كبير على عدم اعتقاد الكلينيّ به، لذا لا غضاضة من وروده في هكذا موسوعة، كما أنّه لا يمثّل رأي مصنّفه بأي شكلٍ من الأشكال، إذاً من التعسّف والبهتان تحميل الكلينيّ شيئاً لا يعتقد به، ولا ينظر إليه.

الأمر الخامس: لقد أحال الكاتب في نقله إلىٰ مصدر الرواية (الكافي: ج ١ ص ١١٠)، في الوقت الّذي فتّشنا طبعات الكتاب فلم نجد هكذا رواية مطلقاً، وأنّ الطبعة الأُولىٰ لكتاب «الكافي» كانت عام ١٣٧٤هـ، والمصادف ١٩٥٥م، فلو أجهد الكاتب نفسه واستقصىٰ أحاديث «الكافي»، وعيّن الجزء والصفحة للرواية الّتي نقلها لربّما كان له حصناً يقيه من النقد، وأنّىٰ له ذلك وقد عرفناه مطبوعاً على التزوير!.

الأمر السادس: أنّ نسبة القول بتحريف الكتاب إلىٰ الشيخ الكلينيّ لم يأتِ علىٰ منهاجٍ صادقٍ، ودليلٍ واضح، بل اعتمد أبو زهرة على ما ينقله هو عن ملاّ محسن الكاشانيّ، صاحب تفسير «الصافي»، والّذي نقل عنه هذه الأسطر:

«... وأمّا اعتقاد مشايخنا، في ذلك فالظاهر من ثقة الإسلام محمّد ابن يعقوب الكليني ـ طاب ثراه ـ أنّه كان يعتقد أيضاً التحريف والنقصان في القرآن؛ لأنه كان روىٰ رواياتٍ في هذا المعنىٰ في كتابه «الكافي»، ولم

يتعرّض بقدح فيها مع أنّه ذكر في أوّله أنّه يثق بما رواه فيه...»[1]. [انظر كتاب الإمام الصادق لمحمّد أبو زهرة: ص ٣٢٦].

أقول: نحن وإن كنّا نشكّ في نقل المصنّف [أبو زهرة] كما ثبت فيما تقدّم من تحريفه للنصوص الّتي ينقلها، فإنّ ما نقله أبو زهرة ليس شيئاً جديداً، أضف إلىٰ ذلك أنّ الّذي استدلّ به يَرِدُ عليه عدّة نقوض، منها:

أولاً: أنّ الكاشانيّ قال: «... فالظاهر من ثقة الإسلام... أنّه كان يعتقد أيضاً بالتحريف...».

وكلمة (فالظاهر) لا تعني إلاّ الظنّ، والظنّ لا يغني عن الحقّ شيئاً.

ثانياً: ما رواه الكلينيّ في هذا المعنىٰ وغيره لا ينهض كدليل للخصوم، ولا يمكن أن نلتمس من رواية واحدة عقيدة المصنّف.

ثالثاً: قد أسلفنا، لم يكن من شأن الرجل أن يقدح أو يرد أو يفتي فيما يورده من أخبار، فكتاب «الكافي» لم يوضع للجرح والتعديل، كما أنّه لم يعدّ رسالة عمليّة تضمّ فتاوىٰ المصنّف، بل هو موسوعة حديثيّة، ليس فيه من آراء المصنّف ما يمكن الاعتراض عليه أو نقده.

رابعاً: أنّ الكلينيّ لم يدّع أنّ كل الذي رواه صحيح معتبر، كلّ ما هناك أنّه وجّه خطابه إلىٰ من طلب منه تصنيف كتابٍ كافٍ... فقال: «... ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهما السلام، والسنن القائمة الّتي عليها العمل...». [المقدّمة من الكافي: ١/٨]. ففي عبارته(الآثار الصحيحة) تحمل على التغليب، لا أن كلّ ما في الكافي صحيح.

فأنت جدّ عليم فيما يقوله الكلينيّ، حيث يُرجع كلّ الأُمور إلى «السنن القائمة الّتي عليها العمل...»، فقد يكون في نقله لتلك الآثار والمرويّات من حيث سندها لا إشكال فيه، أي أنّها صحيحة السند، إلاّ أنّ العمل بها غير متحقّق، لذا أحَال العمل إلىٰ السنن القائمة الّتي عليها العمل.

---

(١) تفسير الصافي: ١/ ٣٤.

خامساً: ممّا يردّ قول (أبو زهرة) وملاّ محسن الكاشانيّ، ومن اقتفىٰ أثرهم، العبارات المتعدّدة في مقدّمة الكافي، إذ أشار إلىٰ القرآن وبيانه وتبيانه، وأنّه صادق مصدّق، وحليف الإمام، والإمام حليفه وقرينه، وأنّ أخذ معالم الدين إنّما تكون من القرآن، وأنّ أمر الأئمّة إنّما هو في القرآن، فمن أراد التثبّت في الإيمان فعليه أن يأخذ دينه من الكتاب والسنّة، ثمّ أكّد كلّ ذلك فيما اختلف فيه العلماء في الرواية أن تُعرض المرويّات علىٰ كتاب الله فما وافق الكتاب يجب الأخذ به، وما خالف الكتاب يجب ردّه...

أقول: هذه النكات المهمّة ألا تدلّل علىٰ رأي الشيخ الكلينيّ، في سلامة القرآن من التحريف والزيادة والنقيصة؟! ألم يكن حريّاً بالمصنّفين والعلماء والنقّاد أن يقرأوا مقدّمة الكتاب قبل النقد والتهجّم والتكفير..؟! فأين المنهج العلميّ الّذي يدّعيه الشيخ (أبو زهرة)، وأين العدل والإنصاف؟!.

سادساً: أنّ الكاتب أحال في نقله للرواية إلىٰ تفسير الصافي: ج ٥ ص ١٣، إلاّ أنّنا بعد التتبّع والاستقراء لم نعثر على تفسير بعنوان تفسير الصافي يقع في خمس مجلّداتٍ أو أكثر من ذلك، بل الموجود وبالخصوص في زمان الكاتب أبو زهرة هو الطبعة الحجريّة من الكتاب، وهذا يقع في جزأين كبيرين فحسب، إذ ينتهي التفسير بآخر آية من سورة الناس، وذلك في ص ٨٧٠، فالنصّ المنقول عن الصافي إنّما يقع في الجزء الأوّل ص ٣٤.

سابعاً: لقد بيّنا أنّ الكاتب شأنه الزيادة والنقيصة في النقل، فممّا يرد عليه أنّه تصرّف حتّىٰ بكلام المولىٰ محسن الكاشانيّ:

أ ـ حذف جملة (في ذلك) من النصّ، وفي الأصل: «وأمّا اعتقاد مشايخنا في ذلك...».

ب ـ أضاف كلمة «أيضاً» بعد كلمة «يعتقد»، وفي الأصل: «أنّه كان يعتقد التحريف».

جـ ـ حذف كلمة «كان» قبل كلمة «روىٰ» وفي الأصل: «كان روىٰ روايات...».

د ـ بدّل الحرف «ل» من كلمة «القدح» بالحرف «بـ»، فقال: «ولم يتعرّض بقدحٍ...».

هـ ـ غيّر من العبارة الأخيرة من النصّ، فقال في أوّله أنّه يثق، وفي الأصل: «في أوّل الكتاب أنّه كان يثق...».

إنّما أوردنا هذه الأمثلة مراعاةً للأمانة والدقّة، وإثبات للقارىء أنّ الكاتب أبو زهرة ديدنه التحريف في النصوص.

وأرجو أن لا أُثقِل على أنصار الكاتب المصريّ من تتابع الأرقام والشواهد، لولا المقام يفرض ذلك، فإليك أيّها القارىء العزيز عبائر الشيخ الكلينيّ من مقدّمته للكافي، قال: «... وأنزل إليه الكتاب، فيه البيان والتبيان، قرآناً عربيّاً غير ذي عوج. لعلّهم يتّقون؛ قد بيّنه للناس ونهجه، بعلم قد فصّله، ودين قد أوضحه، وفرائض قد أوجبها، وأمور قد كشفها لخلقه وأعلنها، فيها دلالة إلىٰ النجاة، ومعالم تدعو إلىٰ هداه...»[1].

وقال: «... فمضىٰ ﷺ وخلّف في أمّته كتاب الله، ووصيّه أمير المؤمنين، وإمام المتّقين صلوات الله عليه، صاحبين مؤتلفين، يشهد كلّ واحد منهما لصاحبه بالتصديق، ينطق الإمام عن الله في الكتاب...»[2].

وقال: «... وقد قال العالم عليه السلام: «من دخل في الإيمان بعلمٍ ثبت فيه، ونفعه إيمانه، ومن دخل فيه بغير علم خرج منه كما دخل فيه»، وقال عليه السلام: «من أخذ دينه من كتاب الله وسنّة نبيّه صلوات الله عليه وآله زالت الجبال قبل أن يزول، ومن أخذ دينه من أفواه الرجال ردّته الرجال»، وقال عليه السلام: «من لم يعرف أمرنا من القرآن لم يتنكّب الفتن...»[3].

وقال: «... فمن أراد الله توفيقه، وأن يكون إيمانه ثابتاً مستقرّاً، سبّب له الأسباب الّتي تؤدّيه إلىٰ أن يأخذ دينه من كتاب الله وسنّة نبيّه

(١) المقدّمة من الكافي: ١/٣.
(٢) المصدر السابق: ١/٤.
(٣) المصدر السابق: ١/٧.

صلوات الله عليه وآله بعلمٍ ويقينٍ وبصيرة، فذاك أثبت في دينه من الجبال الرواسي»[1].

وقال: «... فاعلم يا أخي ـ أرشدك الله ـ أنّه لا يسع أحداً تمييز شيء ممّا اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه، إلاّ علىٰ ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام: «أعرضوها علىٰ كتاب الله، فما وافق كتاب الله عزّ وجلّ فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه»، وقوله عليه السلام: «دعوا ما وافق القوم، فإنّ الرشد في خلافهم»، وقوله عليه السلام: «خذوا بالمجمع عليه، فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه...»[2].

ثمّ قال: «... وقد يسّر الله ـ وله الحمد ـ تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخّيت... إذ الربّ جلّ وعزّ واحد، والرسول محمّد خاتم النبيّين صلوات الله وسلامه عليه وآله واحد، والشريعة واحدة...»[3].

أقول: فهل بعد هذه العبائر ـ الواضحة كالشمس ـ أن نشكّك بعقيدة الكلينيّ؟ وهل من الإنصاف أن ننسب القول بالتحريف، أو زيادة القرآن أو نقصانه إليه...؟!

ليكن القارىء الكريم هو المنصف والحكم.

دعنا نتابع فضيلة الكاتب (أبو زهرة) فيما يستدلّ به علىٰ أنّ الكلينيّ قد اعتنق فكرة النقص، قال: «وقال الكليني: إنّه لم يجمع القرآن كلّه إلاّ الأئمّة، وأنّهم يعلمون علمه كلّه، وقد كذب من ادّعىٰ من الناس أنّه جمع القرآن كلّه، فما جمعه وحفظه كما نزله الله إلاّ عليّ بن أبي طالب والأئمّة من بعده». [انظر كتاب «الإمام الصادق»: ص ٣٢٤].

الرواية توجد في كتاب الحجّة الباب [٣٥]: «إنّه لم يجمع القرآن كلّه إلاّ الأئمّة عليهم السلام، وأنّهم يعلمون علمه كلّه». الحديث الأوّل من الجزء

(١) المقدّمة: ١/ ٧ ـ ٨.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٨.
(٣) المصدر السابق: ١/ ٩.

الأوّل ص ٢٢٨ من كتاب أُصول الكافي. وفي الباب خمس رواياتٍ أخرىٰ في نفس المضمون أو ما شابه له.

أقول: **أوّلاً**: الرواية المتقدّمة لا تثبت زيادة القرآن أو نقصانه أو تحريفه.

ثانياً: الرواية لا تثبت مدّعىٰ (أبو زهرة) في كون الشيخ الكلينيّ يؤمن بتحريف القرآن.

ثالثاً: لقد أثبتت المصادر من طرق العامّة والخاصّة أنّ الإمام عليّ هو أوّل من جمع القرآن الكريم، سواء كان في زمن النبي ﷺ أم بعد وفاته مباشرةً، وقد ذكر السيوطيّ، وابن النديم، وأبو عبد الله الزنجانيّ، والطبرسيّ في «الاجتماع»، وابن كثير في تفسيره، والمتّقي الهندي في «كنز العمّال»، وتاريخ واسط، وتذكرة الحفّاظ، ذكروا عدّة روايات في ذلك، فراجع[1].

رابعاً: ممّا نطق علىٰ لسانه الحقّ، المصنّف أبو زهرة في كتابه «الإمام الصادق» إذ قال: «إنّ الإمام عليه السلام عكف علىٰ جمع القرآن بعد وفاة النبيّ...» [ص ٣٢٩].

وإن كان قد تجاهل هذه الحقيقة في كتابه «المعجزة الكبرىٰ: القرآن»، إذْ لم يرق للمصنّف أن يذكر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في ضمن الجامعين للقرآن الكريم، بل عدّ أوّلهم زيد بن ثابت الّذي جمعه بأمرٍ من الخليفة أبي بكر، والجمع الثاني كان في زمن عثمان بن عفّان.

كيف ما كان، الحقائق ليست هي مدّخرة في خزائن (أبو زهرة)، بحيث كلّ ما يدّعيه يوجب القبول والتصديق، وقد مرّ عليك كيف أنّه يزوّر النصوص، ويحرّف الكلمات، ويزيد حيث شاء وينقص كما يروق له، ويلفّق من الأحاديث والروايات المتعدّدة، روايةً أو خبراً. نعم، لقد مرّ بعض ذلك، وسيأتي ـ بعون الله ـ البعض الآخر.

خامساً: لا أدري وجه الاعتراض علىٰ رواية الكلينيّ المتقدّمة، هل

---

(١) انظر بحثنا (الميسّر في علوم القرآن) جـ ١/ص ١٢٨ ـ ١٣٥ تجد فيه تفصيل ذلك.

لأنّها تذكر أنّ الأئمّة هم الّذين يعلمون علم الكتاب، أم لأنها تنصّ علىٰ أنّ أوّل جامع للقرآن هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، أم أنّ جمع الإمام عليّ عليه السلام كان وفق ترتيب النزول وغيره ليس كذلك، أم. . . ماذا؟!

أقول: إنّ علم الأئمّة عليهم السلام، سواء كان بالفقه أو الشريعة والعقائد أو بأخبار من مضىٰ، لا يختلف فيه اثنان، فهذه كتب السيرة، والتراجم، والفقه، والحديث، والتاريخ، والعقائد، كلّها شاهدة على أنّ علمهم من أمير المؤمنين عليه السلام، وعلم أمير المؤمنين من الرسول صلى الله عليه وآله، وقد شهدت الموسوعات بأعلميّة أمير المؤمنين عليه السلام، ومن أبرز الشواهد علىٰ ذلك قول عمر بن الخطّاب في مواطن عديدةٍ: لولا عليّ لهلك عمر، وقوله: ما من معضلة إلاّ ولها أبا الحسن، . . . وقول الرسول صلى الله عليه وآله: «أقضاكم عليّ، أعلمكم عليّ، . . .».

فلا ضير أن يعلم أمير المؤمنين الكتاب كلّه، وهكذا أبناؤه حيث ورثوه.

أمّا الجمع، فقد ذكرنا بعض المصادر السنيّة الّتي ذكرت أنّ أوّل جامع للقرآن هو عليّ بن أبي طالب.

أمّا جمع الإمام عليّ عليه السلام وفق ترتيب النزول، فذلك ما يشير إليه ابن النديم في «الفهرست»، وهكذا السيوطي في «الإتقان»، والزركشيّ في «البرهان»، وغيرهم.

إذن، لا يبقىٰ أيّ اعتراض علىٰ الرواية، كما أنّه لا يصحّ أيّ انتقاد علىٰ راويها وهو الشيخ الكلينيّ؛ لأنّ الرواية ليس فيها ما يستدلّ به علىٰ تحريف القرآن، إذاً من بابٍ أولىٰ نفي نسبة هذا الإدّعاء والتحريف الّذي أُلصق بالكلينيّ.

دعنا نتابع افتراءات كاتب النيل (أبو زهرة) في الرواية الثالثة قال:

ب ـ «وروىٰ الكلينيّ أيضاً عن الصادق أنّه قال في القرآن الّذي جمعه عليّ ـ كرّم الله وجهه ـ في زعمه: «هو مثل قرآنكم ثلاث مرّات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد، مكثت فاطمة بعد النبيّ خمسة وسبعين يوماً،

صبّت عليها مصائب من الحزن لا يعلمها إلاّ الله، فأرسل الله إليها جبرائيل يسلّيها ويعزّيها ويحدّثها عن أبيها، وعمّا يحدث لذرّيتها، وكان عليّ يستمع ويكتب ما سمع، حتّىٰ جاء به مصحف قدر القرآن ثلاث مرّات، ليس فيه شيء من حلال وحرام ولكن فيه علم ما يكون. . .». [كتاب «الإمام الصادق» لمحمّد أبو زهرة: ص ٣٢٤].

بعد هذه الرواية بصفحاتٍ ينقل عبارة الملاّ محسن الكاشانيّ ـ وقد مرّت ـ ثمّ يعقّب فيقول: «ونحن نرىٰ من هذا الكلام أنّ روايته ـ الكلينيّ ـ له من غير قدح أو ردّ أو طعن يدلّ على القبول، وإن كان غيره روىٰ وردّ المرويّ وكذّبه فلا شيّة عليه، وهذا لم يكذب، ولكنّ الكاتب الفاضل ـ توفيق الفكيكيّ المحامي[1] ـ يقرّر أنّه لا يعتقده، ونحن نتمنّىٰ ذلك ولا نردّه ولا يضرّ علىٰ قولنا أنّه يعتقده، ولكن نريد دليلاً علىٰ النفي، أنّ الظاهر من الرواية ونقلها من غير قدحٍ فيها أنها رأي له، ولا يكذّبها، وأنّ أقصىٰ ما قاله الكاتب الفاضل في إثباتَ أنّه لا يرىٰ هذا الرأي أنّه روىٰ عن الباقر أنّه كتب إلىٰ سعد الخير كتاباً أوصاه بتقوىٰ الله وجاء فيه: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يرونه ولا يرعونه». . . وإنّ هذا النصّ لا يدلّ علىٰ أنّه لا يعتنق الرأي الّذي تدلّ عليه الروايات الكثيرة المكذوبة الّتي رواها، ولم يقدح فيها، لأنّه بلا ريب يدعو إلىٰ تقديس القرآن، ولكن ما هو القرآن؟

أيعدّ الّذي بأيدينا كاملاً في نظره أم لا يعدّ؟ إن هذا الكلام الّذي رواه عن الإمام الباقر لا يدلّ على أنّه يؤمن بأنّ القرآن الّذي بأيدينا هو القرآن كلّه.

وإذا كان لا يدلّ ولا يشير فمن حقّنا أن نعتبر ما رواه هو عقيدته، ومن حقّنا أن نطالب الكاتب الفاضل بأن يطبّق ما قرّره مشايخ الإماميّة بشأن من يدّعي هذا الإدّعاء، أو يأتي لنا بدليلٍ آخر ينفي قطعاً عن الكلينيّ هذا الاعتقاد أو رجوعه عنه، فإنّنا لا نتمنّىٰ لأحدِ الضلال». [كتاب «الإمام الصادق»: ص ٣٣٣ و٣٣٤].

---

(١) جرت مراسلات بين المحامي الفكيكيّ في بغداد وبين الكاتب (أبو زهرة)، فكان المحامي يذبّ عن الشيخ الكلينيّ وأبو زهرة يصرّ علىٰ هجومه والطعن في «الكافي» ومصنّفه.

قبل أن نناقش عبارات المصنّف (أبو زهرة) نوقف القارىء الكريم علىٰ جملة حقائق:

أوّلاً: الّذي نقله الشيخ محمّد أبو زهرة في الرواية الثالثة المتقدّمة [ب] لا تجد له مطابق ـ بتمام ألفاظه ـ في كتاب «الكافي».

ثانياً: الرواية الّتي ذكرها أبو زهرة ملفّقة من خمس روايات.

ثالثاً: الإمام عليّ عندما جمع القرآن من العسب واللخاف والكرانف والحرير إنّما جمعه بعد وفاة النبيّ ﷺ وقدّمه للقوم، ولم يدّعِ فيه أنّه ثلاث مرّات بقدر قرآن القوم... لأنّ الخليفة الأوّل لم ينتبه بعد إلىٰ حاجة المسلمين وضرورة جمع القرآن، ولم يكن بيد أحدٍ منهم قرآناً مجموعاً حتّىٰ نقول إنّ الإمام أمير المؤمنين قارن الّذي عنده بالّذي عندهم.

رابعاً: إنّ الّذي دوّنه الإمام عليّ من كلام لفاطمة لم يكن قرآناً، وغاية ما يقال: إنّ الإمام عليه السلام مثّل حجم هذا المكتوب بحجم القرآن ثلاث مرّات، والعبارة واضحة، كما نقله المصنّف: «... ليس فيه شيء من حلال وحرام، ولكنّ فيه علم ما يكون»، أي أنّ فيما كتبه تنبؤات عن المستقبل.

خامساً: نسج الرواية وكذبها واضح أنّها مفتعلة من قبل الشيخ (أبو زهرة)، ولا ندري مَنْ قصد في كلمته الواردة في الرواية: «في زعمه»، فالضمير، هل يعود إلىٰ الإمام عليّ عليه السلام، أم إلىٰ الصادق عليه السلام، أم إلىٰ الكلينيّ...؟!

ولهذا الاضطراب يجدر بنا أن نذكر الروايات الخمسة الّتي لفّق منها الكاتب (المحترم) الرواية ـ ب ـ المتقدّمة.

والروايات الّتي ذكرها الكلينيّ في أُصوله هي:

١ ـ محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام، عن جابر، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «ما ادّعىٰ أحدٌ من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلاّ كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالىٰ إلاّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والأئمّة من بعده عليهم السلام». [أُصول الكافي: ١/٢٨، الحديث الأوّل].

٢ ـ الرواية الأُولىٰ من الباب [٤٠] فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة :

عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عبد الله بن الحجّال، عن أحمد بن عمر الحلبيّ، عن أبي بصير، قال: دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: جُعلت فداك، إنّي أسألك عن مسألةٍ، هاهنا أحدٌ يسمع كلامي؟ قال: فرفع أبو عبد الله عليه السلام ستراً بينه وبين بيتٍ آخر فأطلع فيه، قال: «يا أبا محمّد، سل عمّا بدا لك»، قال: قلت: جُعلت فداك، إنّ شيعتك يتحدّثون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله علّم عليّاً عليه السلام باباً يفتح له منه ألف باب؛ قال: فقال: «يا أبا محمّد، علّم رسول الله صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام ألف باب، يفتح من كلّ باب ألف باب»، قال: قلت: هذا والله العلم، قال: «فنكث ساعة في الأرض ثمّ قال: إنّه لعلم وما هو بذاك»، قال: ثمّ قال: «يا أبا محمّد، وإنّ عندنا الجامعة، وما يدريهم ما الجامعة؟»، قال: قلت: جُعلت فداك، وما الجامعة؟ قال: «صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله، وإملائه من فلق فيه، وخطّ عليّ بيمينه، فيها كلّ حلال وحرام، وكلّ شيءٍ يحتاج الناس إليه حتّىٰ الأرش في الخدش»، وضرب بيده إِليّ فقال: «تأذن لي يا أبا محمّد؟» قال: قلت: جُعلت فداك، إنّما أنا لك، فاصنع ما شئت، قال: فغمزني بيده وقال: «حتّىٰ أرش هذا ـ كأنه مغضب ـ قال: قلت: هذا والله العلم، قال: إنّه لعلم وليس بذاك»، ثمّ سكت ساعة، ثمّ قال: «وإِنّ عندنا الجفر، وما يدريهم ما الجفر؟» قال: قلت: وما الجفر؟ قال: «وعاء من أدم، فيه علم النبيّين والوصيّين، وعلم العلماء الّذين مضوا من بني إسرائيل»، قال: قلت: إن هذا هو العلم، قال: «إنّه لعلم وليس بذاك»، ثمّ سكت ساعة، ثمّ قال: «وإنّ عندنا لمصحف فاطمة ، وما يدريهم ما مصحف فاطمة ؟» قال: قلت: وما مصحف فاطمة ؟ قال: «مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرّات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد...». [الباب ٤٠، الرواية الأُولىٰ، أُصول الكافي: ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩].

٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عمر بن عبد العزيز، عن حمّاد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«تظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة، وذلك أنّي نظرت في مصحف فاطمة»، قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: «إنّ الله تعالىٰ لمّا قبض نبيّه ﷺ دخل علىٰ فاطمة من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلاّ الله عزّ وجلّ، فأرسل الله إليها ملكاً يسلّي غمّها ويحدّثها، فشكت ذلك إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت قولي لي، فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كلّما سمع، حتّىٰ أثبت من ذلك مصحفاً»، قال: ثمّ قال: «أما إنّه ليس فيه شيء من الحلال والحرام، ولكن فيه علم ما يكون». [الباب ٤٠، الرواية الثانية، أُصول الكافي: ١/ ٢٤٠].

٤ ـ محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن أبي عبيدة، قال: سأل أبا عبد الله عليه السلام بعض أصحابنا عن الجفر، فقال: «هو جلد ثور مملوء علماً»، قال له: فالجامعة؟ قال: «تلك صحيفة طولها سبعون ذراعاً في عرض الأديم، مثل فخذ الفالج، فيها كلّ ما يحتاج الناس إليه، وليس من قضيّة إلاّ وهي فيها، حتّىٰ أرش الخدش»، قال: فمصحف فاطمة ؟ قال: فسكت طويلاً ثمّ قال: «إنّكم تبحثون عمّا تريدون وعمّا لا تريدون، إنّ فاطمة مكثت بعد رسول الله ﷺ خمسة وسبعين يوماً، وكان دخلها حزن شديد علىٰ أبيها، وكان جبرائيل عليه السلام يأتيها فيحسن عزاءها علىٰ أبيها، ويطيّب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذرّيّتها، وكان عليّ عليه السلام يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة». [الرواية الخامسة، من الباب ٤٠، أُصول الكافي: ١/ ٢٤١].

٥ ـ محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن أبي عبيدة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّ فاطمة مكثت بعد رسول الله ﷺ خمسة وسبعين يوماً، وكان دخلها حزن شديد علىٰ أبيها، وكان يأتيها جبرائيل فيحسن عزاءها علىٰ أبيها، ويطيّب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذرّيّتها، وكان عليّ عليه السلام يكتب ذلك». [الرواية الأُولىٰ من باب [١١٤] مولد الزهراء فاطمة، أُصول الكافي: ١/ ٤٥٨].

هذه الروايات الخمسة (المادّة الأساسيّة) للرواية التي لفّقها أبو زهرة، والّتي نسبها للكلينيّ، والشيخ الكلينيّ بريء من ذلك التلفيق.

لنلقي نظرة دقيقة فاحصة علىٰ ما نقله الشيخ أبو زهرة:

قال: ب ـ وروىٰ الكلينيّ أيضاً عن الصادق أنه قال: «في القرآن الّذي جمعه عليّ»، هذه الجملة نقلها بالمعنىٰ من [الرواية الأُولىٰ، أُصول الكافي ٢٢٨/١].

«هو مثل قرآنكم ثلاث مرّات والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد»، هذه العبارة ملفّقة من الرواية الثانية بتسلسلنا، والأُولىٰ، [من الباب ٤٠ من أُصول الكافي: ٢٣٨/١ ـ ٢٣٩].

«مكثت فاطمة بعد النبيّ خمسة وسبعين يوماً، صبّت عليها مصائب من الحزن لا يعلمها إلاّ الله، فأرسل الله إليها جبرائيل يسلّيها ويعزّيها ويحدّثها عن أبيها، وعمّا يحدث لذرّيّتها»، هذه الجمل ملفّقة من الرواية الرابعة والخامسة بتسلسلنا، أمّا في أُصول الكافي فتجد الرابعة تحتلّ الخبر الخامس من الباب [٤٠] الجزء الأوّل ص ٢٤١، أمّا الأُخرىٰ فتجدها في أُصول الكافي الخبر الأوّل من باب [١١٤] مولد الزهراء الجزء الأوّل ص ٤٥٨.

«وكان عليّ يستمع ويكتب ما سمع حتّىٰ جاء به مصحف»، «ليس فيه شيء من حلال وحرام ولكن فيه علم ما يكون»، هاتين العبارتين ملفّقة من الرواية الثالثة بتسلسلنا، وفي أُصول الكافي هي الرواية الثانية من الباب [٤٠] الجزء الأوّل ص ٢٤٠.

«مصحف قدر القرآن ثلاث مرّات»، هذه العبارة ملفّقة كذلك من الرواية الثانية، أصول الكافي: ٢٣٨/١ ـ ٢٣٩. أضف إلىٰ كلّ ذلك أنّه تصرّف حتّىٰ في العبارة الملفّقة، ولا يخفىٰ عليك ـ أيها القارىء العزيز ـ لأدنىٰ مقارنة.

هذا هو (محمّد أبو زهرة) في تلفيقاته...

وهذا هو بطل التاريخ والباحث الناقد...

وهذا هو طالب الحقيقة الّذي طالما لهج بالمنطق والمنهج العلميّ. . .

فأيّ الشخصيّتين أحقّ بالفسق والتكفير. . .؟! الكلينيّ أم أبو زهرة. . .؟!

ولنأتي إلىٰ تعقيبه المارّ الذكر قبل صفحات، وملاحظاتنا عليها كما يلي:

أوّلاً: كرّر أبو زهرة ما كان يبتغيه ـ من الردّ علىٰ الروايات المكذوبة ـ من الشيخ الكلينيّ.

ثانياً: عدم الطعن أو الردّ لا يدلّ علىٰ قبول الكلينيّ لها أو اعتقاده بها، وقد قلنا فيما سبق: ليس من منهج المصنّف أن يفتي أو يردّ أو يطعن في روايةٍ ما. . . .

ثالثاً: الروايات الّتي استدلّ بها أبو زهرة؛ فالأُولىٰ منها وردت في باب النوادر، وهذا خير دليل على أنّ المصنّف لمْ يعتقد بها، وليست من الأخبار الّتي يعوّل عليها، فهي لا تفيد علماً ولا عملاً، وقد عرفت من منهج الكلينيّ أنّ ما يصادفه من أخبار شاذّة أو نادرة لا يوردها في كتابه إلاّ ما قلّ وندر، ومع ذلك إذا اطمأنّ إلىٰ سندها فإنّه يفردها تحت عنوان: «باب نادر»، أو «باب النوادر».

رابعاً: أنّ الكاتب كان يهمّه من القائلين الكلينيّ، وهذا روىٰ خبر التحريف كما يدّعي أبو زهرة، وأصرّ علىٰ روايته، ولم يقدح فيما رواه، بل لم يعارضه بأخبارٍ أُخرىٰ. . .

أقول: ما يدّعيه أبو زهرة كلّه زور وبهتان وافتراء علىٰ الشيخ الكلينيّ، ذلك أنّ في أُصول الكافي عشرات الأحاديث والروايات الّتي تنزّه القرآن من التحريف أو الزيادة أو النقيصة، ففي كتاب فضل القرآن ـ فقط ـ تجد أكثر من مائة وعشرين رواية في ثلاثة عشر باباً، كلّها تكشف لك عن عقيدة المصنّف في تنزيه القرآن من التحريف. لنقتطف من ذلك بعض الأمثلة:

١ ـ الكلينيّ بإسناده إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ العزيز الجبّار

أنزل عليكم كتابه، وهو الصادق البارّ، فيه خبركم، وخبر من قبلكم، وخبر من بعدكم، وخبر السماء والأرض، ولو أتاكم من يخبركم عن ذلك لتعجّبتم». [الكافي: ٢/٥٩٩، الحديث الثالث].

٢ ـ الكلينيّ بإسناده عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن الرسول صلى الله عليه وآله قال: «أيّها الناس، إنّكم في دار هدنة، وأنتم على ظهر سفر، والسير بكم سريع... فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن، فإنّه شافع مشفّع، وما حل مصدّق، ومن جعله أمامه قاده إلىٰ الجنّة، ومن جعله خلفه ساقه إلىٰ النار، وهو الدليل يدلّ على خير سبيل، وهو كتاب فيه تفصيل وبيان وتحصيل، وهو الفصل ليس بالهزل...». [أُصول الكافي: الحديث الثاني من كتاب فضل القرآن ص ٥٩٩].

٣ ـ الكلينيّ بإسناده عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إنّ هذا القرآن فيه منار الهدىٰ، ومصابيح الدجىٰ، فليجل جال بصره ويفتح للضياء نظره...». [أصول الكافي ٢/ ٦٠٠ الحديث الخامس].

٤ ـ الكلينيّ بإسناده عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «كان في وصيّة أمير المؤمنين عليه السلام لأصحابه: اعلموا أنّ القرآن هدىٰ النهار، ونور الليل المظلم، علىٰ ما كان من جهدٍ وفاقة». [أصول الكافي: ٣/ ٦٠٠، الحديث السادس].

٥ ـ الكلينيّ بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال: «من ختم القرآن بمكّة من جمعة إلىٰ جمعة، أو أقلّ من ذلك أو أكثر، وختمه في يوم جمعة، كتب له من الأجر والحسنات من أوّل جمعة كانت في الدنيا...». [أُصول الكافي: ١/ ٦١٢ الحديث الرابع].

٦ ـ الكلينيّ بإسناده عن أبي جعفر قال عليه السلام: «إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قبل الرواة». [أصول الكافي: ١/ ٦٣٠، الحديث ١٢].

هنا تأكيد علىٰ تنزيه القرآن من كلّ نقص، وإنّما يأتي الاختلاف في القراءة والأداء من قبل الرواة.

٧ ـ الكلينيّ بإسناده عن أبي عبد الله لمّا سأله سفيان بن السمط عن

تنزيل القرآن، قال: «اقرأوا كما علّمتم». [أصول الكافي: ١/ ٦٣١ الحديث ١٥].

أضف إلىٰ كلّ ذلك ما أشرنا إليه في عبارات المصنّف في مقدّمته، فراجع، ولا ينبغي تكراره.

هذه بعض الروايات ـ وغيرها كثير ـ الّتي تعارض روايات التحريف، وهي خير دليل للكشف عن رأي الكلينيّ وعقيدته.

ولمّا ثبت أنّ الكلينيّ أورد العشرات من تلك الأخبار والأحاديث الّتي تؤكّد علىٰ التمسّك بالقرآن، والمواظبة علىٰ قراءته وحفظه وتعلّمه وترتيله، والاهتداء بهديه، والاقتباس من نوره، . . .، وكلّ هذه الأُمور جاء الحثّ عليها من أهل بيت العصمة، والراوي لها الكلينيّ، والكتاب هو «الكافي». . . فهل يبقىٰ مجال لابن النيل (محمّد أبو زهرة) أن يطعن بشيخ الإسلام وثقته، أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكلينيّ؟!

ما هي إلاّ مكابرة وعناد ينطوي تحته الحقد الدفين، وتفكيك عرىٰ المسلمين، وتبديد شملهم، وكسر شوكتهم، والقضاء على وحدتهم، وإلاّ ماذا ينتظر أبو زهرة من تحريفه للنصوص، وتزويره للحقائق، والافتراء علىٰ كبار العلماء وأجلاّء الشيوخ الثقات؟؟.

النكتة الثالثة:

أ ـ ما يخصّ الأسانيد، مفتريات أبو زهرة علىٰ الكلينيّ:

يدّعي الشيخ محمّد أبو زهرة أنّه يساير المنهج العلميّ[1] في تأليفاته، وبالخصوص في كتابه «الإمام الصادق» و«الإمام زيد»،

وكلٌّ يَدّعي وصلاً بليلىٰ ... وليلىٰ لا تُقرُّ لهم بذاكا

ومع هذا الإدّعاء ينقل لنا في كتابه ذاك خمس روايات، ونحن نذكرها كما ينقله أبو زهرة، ثمّ نعقّب على أكاذيبه حتّىٰ يعلم إخواننا من علماء مصر

(١) كما أشار إليه في مواضع كثيرة من كتابه، منها ص ٤٣٨ إذ قال: «أردنا تحقيقاً ونقلاً صادقاً». ثمّ انظر ص ٣٦.

الشرفاء أنّ من الظلم والجور السير وراء أُولئك الّذين بخسوا الناس أشياءهم، وحملوا راية التكفير بوجه إخوانهم المسلمين.

قال محمّد أبو زهرة في كتابه «الإمام الصادق»: «. . . واستعرضنا روايات الكافي من بينها، فوجدنا أكثرها ليست متّصلة السند فيما يظهر؛ لأنّه يروي عن راوٍ عن الصادق، ولا يمكن أن تكون الفترة بين حياته وحياة الصادق تكون لراوٍ واحدٍ فقط. . .)، ثمّ ذكر الروايات، وهي:

١ ـ الكافي، عن أبي بصير عن أبي عبد الله: من زعم أنّ الله يأمر بالفحشاء فقد كذب علىٰ الله، ومن زعم أنّ الخير والشرّ إليه فقد كذب علىٰ الله». ص ٤٣٥.

قال: «ونرىٰ في هذا أنّ الّذي يصل السند واحد فقط، وليس من المعقول أن يكون قد لقيه؛ لأنّ ما بين وفاة الصادق ووفاة الكليني ١٨٠ سنة.

٢ ـ الكافي، عن حفص بن قرط، عن أبي عبد الله، قال رسول الله: «من زعم أن الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب علىٰ الله، ومن زعم أنّ الخير والشرّ بغير مشيئة الله فقد أخرج الله من سلطانه، ومن زعم أنّ المعاصي بغير قوّة الله فقد كذب علىٰ الله، ومن كذب على الله أدخله الله النار». ص ٤٣٦.

٣ ـ الكافي، عن أبي طالب القمّيّ، عن رجلٍ، عن أبي عبد الله، قال: قلت: أجبر الله العباد علىٰ المعاصي؟ قال: لا، قلت: ففوّض إليهم الأمر؟ قال: لا، قلت: فماذا؟ قال: لطف من ربّك بين ذلك (أي أنّه لا تفويض ولا جبر)، فليس العباد بخارجين عن سلطانه، ولا فاعلين المعاصي، مجبرين غير مؤاخذين علىٰ ما يفعلون.

٤ ـ الكافي، عن صالح بن سهل، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله قال: سئل عن الجبر والقدر، فقال: لا جبر ولا قدر، ولكن منزلة بينهما، لا يعلمها إلاّ العالم، أو من علّمها إيّاه العالم». ص ٤٣٦.

٥ ـ الكافي، عن يونس، عن عدّة، عن أبي عبد الله قال له رجل: جعلت فداك، أجبر الله العباد علىٰ المعاصي؟ قال: الله أعدل من أن

يجبرهم علىٰ المعاصي، ثمّ يعذّبهم عليها، قال: جعلت فداك، ففوّض الله تعالىٰ إلىٰ العباد؟ قال: لو فوّض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي، فقال له: جعلت فداك، فبينهما منزلة؟ قال: فقال: نعم، أوسع ما بين السماء والأرض».

ثمّ أحال في هامش ص ٤٣٧ إلىٰ كتاب المسند: جـ ١ ص ٧٨ و٧٩ و٨٠ ط بيروت.

هذه خمس روايات استشهد بها أبو زهرة في تحامله علىٰ منهج الكلينيّ، والانتقاص من شأن الكتب الأربعة الّتي أحدها «الكافي».

لقد طعن في ثقة الإسلام الشيخ الكلينيّ، فمرّة جعله الراوي الأوّل لنقل الأخبار المدسوسة والمنسوبة للإمام الصادق[1]، ومرّة ثانية ينسب ترويج الأكاذيب إلىٰ الكلينيّ، لذا في اعتقاده (أنّهم غير جديرين بالثقة)[2]، ومرّة ثالثة يجعل الكليني (نفسه) هو من جملة المفترين للأباطيل، ومن جملة المدّعين لتغيير القرآن وتبديله[3].

دعنا نتابع حديث (أبو زهرة) في الأخبار الّتي نقلها:

قال: «هذه كلّها أخبار تتعلّق بموضوعٍ واحد، ونرى أنّ بعضها لم يكن بينه وبين الصادق إلاّ راوٍ واحدٍ، كما في المثالين؛ الأوّل والثاني، فإنّ ما بينه وبين أبي عبد الله الصادق راوٍ واحدٍ فيها؛ وهو أبو بصير في الأوّل، وحفص بن قرط في الثاني، ولا يمكن أن يكون السند متّصلاً مع ذلك...».

أقول: لا يحتاج المقام إلىٰ كبير جهدٍ أو عناءٍ في كشف الحقيقة الّتي طالما أخفاها (أبو زهرة)، وغمط الحقّ وأهله، وأدلىٰ بسوآته، وأظهر حقده المبطن بكلامٍ معسول، يخال أنّ تزييفه للأمور سوف ينطلي علىٰ أهل العلم...

---

(١) الإمام الصادق: ص ٣٢٣.
(٢) المصدر السابق: ص ٣٣٢.
(٣) المصدر السابق: ص ٣٣٦.

الروايات الّتي ذكرها هي من كتاب التوحيد، الباب الثلاثون ـ الجبر والقدر والأمر بين الأمرين ـ فالرواية الأُولىٰ الّتي ذكرها هي في أُصول الكافي الجزء الأوّل، الحديث الثاني، ادّعىٰ (أبو زهرة) أنّ بعضها ـ الّتي ذكرها ـ لم يكن بينه ـ أي الكلينيّ ـ وبين الصادق إلاّ راوٍ واحد كما في المثالين؛ الأوّل والثاني، وهو أبو بصير في الأوّل... [انظر ص ٤٣٧ من كتابه «الإمام الصادق»].

على القارىء الكريم، والمحقّق اللبيب أن يتابع الحقيقة، وأملي من إخواننا السنّة أن ينصفوا الحقّ أين ما دار؛ فإمّا مع (الشيخ أبو زهرة) أو (الشيخ الكلينيّ)، انظر هذا الحديث كما رواه الكلينيّ في الكافي، قال: الحسين بن محمّد، عن معلّىٰ بن محمّد، عن الحسين بن عليّ الوشّاء، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من زعم أنّ الله يأمر بالفحشاء فقد كذب على الله، ومن زعم أنّ الخير والشرّ إليه فقد كذب علىٰ الله»، انتهىٰ. [أُصول الكافي: ١٥٦/١ الحديث الثاني].

هذا هو سند الكلينيّ... فهل يستطيع (أبو زهرة) أن يعطي مبرّراً لهذا الكذب، في الوقت الّذي حرص أن لا يجرح مشاعر علماء الشيعة وكبار مصنّفيهم، وأن لا يفتري عليهم...؟!!

هل حقّاً راجع كتاب «الكافي» واستلّ منه شواهده، أم أنّه مغرّر به؟!

وإذا ادّعىٰ أنّه نقل هذا الخبر كما وجده في المسند، فهل لمثله أن يعذر دون مراجعة الأصل، فيكتفي بنقل الغير، وإذا كان الأمر كذلك عند الناقل، إذاً هل يجوز الانتقاص والتهجّم علىٰ المصدر الأُمّ؟ ـ

لقد اتّضح لك ـ أيّها القارىء العزيز ـ أنّ الوسائط بين الكلينيّ وبين أبي عبد الله عليه السلام خمس وسائط، لا كما يقوله رائد العلم المعاصر أبو زهرة، الّذي شوّه التاريخ، وسوّد صفحاته، عندما قال: «... فإنّ ما بينه ـ الكلينيّ ـ وبين أبي عبد الله الصادق راوٍ واحدٍ فيها، وهو أبو بصير...»، فأين الواحد من الخمسة؟ فهل للغيارىٰ من أبناء مصر الكرام أن يقفوا أمام هؤلاء الذين يسيرون مع ركب الاستعمار وحكومة التفرقة...؟!

نتابع حديث مصنّف كتاب «الإمام الصادق»:

قال في حديثه عن الثاني الّذي أورده: «فإنّ ما بينه وبين أبي عبد الله راوٍ واحدٍ فيها وهو... الأول، وحفص بن قرط في الثاني...».

لكشف هذا الزيف نلتمس من القارىء الكريم أن يفحص بنفسه، ويتابع أصل السند الّذي هو مثبّت كسابقه في أُصول الكافي، الجزء الأوّل، الباب المتقدّم، الحديث السادس: الكلينيّ عن:

عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسىٰ، عن يونس بن عبد الرحمٰن، عن حفص بن قرط، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من زعم أنّ الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب... الحديث». [أُصول الكافي: ١/١٥٨، الحديث السادس].

فالوسائط بين الكلينيّ وبين أبي عبد الله في هذا الحديث أربعة، لا كما ادّعىٰ أبو زهرة أنّها واحدة.

أقول: كيف سوّغ لنفسه أبو زهرة أن يطعن على رجال الشيعة، ومن بينهم الشيخ الكلينيّ الّذي أوقف من عمره الشريف عشرين عاماً في تصنيف كتابه «الكافي»؟!

وأيّ عذرٍ يُقبل منه بعد أن كشف النقاب عن باطن سريرته؟!

مع كلّ هذا فلا يمنعه الحياء من أن يقول تعقيباً لافتراءاته: «ولا يمكن أن يكون السند متّصلاً مع ذلك...»، ولا أدري أنّ السند المتّصل عند (أبو زهرة) كيف يكون؟؟!!

وهل السقيم يلتذّ بالنبع الزلال..؟!

دعنا نتابع ما سطرّه من أوهامٍ وأكاذيب:

في الحديث الثالث الّذي أورده قد حذف منه ثلاث وسائط، وهو من أخبار الباب الثلاثين، الحديث الثامن: الكليني عن:

محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن بن زعلان، عن أبي طالب القمّيّ، عن رجلٍ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: أجبر الله العباد علىٰ المعاصي... الحديث. [أُصول الكافي: ١/ ١٥٩، الحديث ٨].

وفي الحديث الرابع الّذي أورده أسقط من سنده ثلاث وسائط، وقد ورد في أصول الكافي، الحديث العاشر من الباب المتقدّم، وهو كالآتي: الكلينيّ عن:

عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمٰن، عن صالح بن سهل، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الجبر والقدر... الحديث. [أصول الكافي: ١/ ١٥٩، الحديث العاشر].

وفي الحديث الخامس الّذي أورده في كتاب «الإمام الصادق» قد أسقط من سنده واسطتين، وأصله هو: الكلينيّ عن:

عليّ بن إبراهيم، عن محمّد، عن يونس، عن عدّةٍ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال له رجل: جعلت فداك، أجبر الله العباد... الحديث... [أُصول الكافي: ١/ ١٥٩، الحديث الحادي عشر].

لقد أثبتنا لك ـ أيّها القارئ الكريم ـ التحريف الّذي تعمّده الكاتب المصريّ (أبو زهرة)، حيث ذكر خمسة أحاديث، وادّعىٰ في الجميع أنّ الكلينيّ ينقلها عن الإمام الصادق بواسطةٍ واحدة، أو بواسطةٍ واحدة مع آخرِ مجهول الحال.

وقد اتّضح لك الأمر كذب مدّعاه، وعليك أن تفحص عن هذه الّتي ذكرها في المصدر الّذي أشرنا إليه، وثبّتنا لك السند بكامله، كما جاء في كتاب الكلينيّ.

بعد كلّ هذه الحقائق يصرّ (أبو زهرة) في تماديه أمام انبلاج ضوء الصبح لينفخ في رماد، قال بعد سرده للأخبار الخمسة:

«... فهو يقول ـ الكلينيّ ـ: مرّة عن رجلٍ، ومرّة عن بعض أصحابه، ولا يمكن بذلك فرض سندٍ آخر والتحويل عن ذلك السند؛ لأنّه ذكر مجهلاً بالفعل من يروي، ولا يمكن أن يكون ذلك الأخير منقطعاً غير متّصل بالصادق، وبينه وبين الصادق ١٨٠ سنة...».

عجيب لهذا الافتراء، لكن لا ضير في ذلك، حيث نغمات صدىٰ المغنّي في الكوز لا تحلو إلاّ في أُذن من فيه.

افتراء من نوع آخر:

لقد افترىٰ الشيخ (محمّد أبو زهرة) ـ في كتابه «الإمام الصادق» حياته وعصره ـ علىٰ رجال الشيعة وعلمائهم، وانتقص مصنّفاتهم، وطعن عليها، وقد ملأ صفحات كتابه بالزور والبهتان، وكلّ ذلك يدّعي أنّه يبحث عن الحقيقة العلميّة، ويمحّص الحقّ من الباطل.

قال في كتابه «الإمام الصادق»: «. . . ويجب أن ننبّه هنا إلىٰ أنّ الكلينيّ قد يروي عن أشخاصٍ قد ماتوا في حياة الصادق، كروايته عن المعلّىٰ بن خنيس. . .».

أقول: وهذا افتراء آخر قد سطّره، ليوهم علىٰ أبناء قومه أنّ الكلينيّ الّذي يعدّ من كبار علماء الشيعة، وكتابه «الكافي»، أحد الأصول الأربعة لا يعتدّ به؛ لكونه ـ حسب ادّعاء أبو زهرة ـ ينقل أخباراً لا سند لها، فهي بالتالي ـ كما يريد أن يظهره ـ غير معتبرة.

أنا لا أدري كيف سوّغ أبو زهرة لنفسه أن يطمس الحقائق، ويزوّر الأقوال، ويفتري علىٰ العلماء والأبرار من الناس؟!.

كيف يدّعي العلم والتحقيق وهو يصمّ أُذنيه عن صوت العلم والحقّ؟!.

أما وبّخه ضميره ووجدانه ـ وهو يكتب عن أحد أئمّة الشيعة ـ كيف يدسّ السمّ في العسل؟!.

فعلام هذا الافتراء؟ وهل حقّاً طالع أجزاء «الكافي» حتّىٰ يستخرج لنا ولو مثالاً واحداً كي يستدلّ علىٰ صدق دعواه، في كون أنّ الكليني ينقل عن أُناسٍ قد ماتوا في حياة الإمام الصادق عليه السلام، وأنّ الفاصل الزمني بين الكليني والصادق ـ كما يدّعي ـ هي ١٨٠ سنة.

مئات الطرق والأسانيد، وآلاف الأحاديث يزخر بها كتاب «الكافي»، فحبّذا لو ذكر لنا أنموذجاً واحداً علىٰ صدق كلامه كي نقول له: صدقت أيّها العالم المحقّق!!

لكن لا يبرح الكاذب حتّىٰ يُفتضح. . .

إنّه ذكر مثالاً كي يخدع به الخاصّ والعامّ، بل ويحسب أنّه أحكم نسجه في ذلك الافتراء، وقضي الأمر، وخرس العلم.

المثال الّذي أورده أبو زهرة بصدد رواية الكلينيّ عن أشخاص قد ماتوا في حياة الصادق ـ والّتي لا صحّة لها مطلقاً ـ هي روايته عن المعلّىٰ بن خنيس.

لقد ذكرنا لك عبارة أبو زهرة قبل قليل، ولنقف عند مرويّات الشيخ الكلينيّ في كتابه «الكافي» الّتي تنتهي إلىٰ المعلّى بن خنيس..

كيف علماء مصر والأزهر الشريف، وكلّ الغيارىٰ، أمام كاتب النيل (أبو زهرة) الّذي حرّف النقل، وزوّر الحقائق، وطعن في كبار علماء الشيعة ومصنّفيهم، دون أن يتورّع في كلامه، أو يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه الآخرون.

لقد روىٰ الشيخ الكلينيّ بسندٍ متّصل ينتهي إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس اربعين رواية دون إرسالٍ أو قطع، وجميع هذه الأخبار يرويها المعلّىٰ بن خنيس عن الإمام الصادق عليه السلام، وإنّك تجد الوسائط بين الكلينيّ والمعلّىٰ بن خنيس: إمّا أربع وسائط، أو خمسة، أو أكثر من ذلك، وسوف نأتي بجميع أسانيد هذه الأخبار حتّىٰ يسفر الصبح، ويبين الفاسق من المؤمن.

النكتة الثالثة:

ب ـ أسانيد الشيخ الكلينيّ في الكافي بكلّ أجزائه إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس:

أوّلاً: في باب [٢٠] الردّ إلىٰ الكتاب والسنّة... من الكتاب الثاني (فضل العلم)، الحديث السادس من الجزء الأوّل، سند الكلينيّ إلى المعلّىٰ ابن خنيس هو: عن محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ثعلبة بن ميمون، عمّن حدّثه، عن المعلّىٰ بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله: ما من أمر يختلف فيه اثنان... [الحديث. انظر: ١/ ٦٠].

ثانياً: في باب [٢١] اختلاف الحديث، من كتاب فضل العلم المتقدّم، الحديث التاسع، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس كما في «الكافي» هو:

وعنه ـ أي عن عليّ بن إبراهيم الّذي تقدّم في الحديث الثامن ـ عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن داود بن فرقد، عن المعلّىٰ بن خنيس، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا جاء حديث عن أوّلكم. [الحديث. انظر: ١/ ٦٧].

ثالثاً: في باب [٥٩] أنّ الإمام يعرف الإمام الّذي يكون بعده..، من كتاب الحجّة، الحديث الرابع، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس كما في «الكافي» هو:

محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار، عن ابن أبي يعفور، عن المعلّىٰ بن خنيس، قال: سألت أبا عبد الله عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿**إنّ الله يأمركم أن تؤدّوا...**﴾. [الحديث. انظر: ١/ ٢٧٧].

رابعاً: في باب [٥٩] أنّ الإمام يعرف الإمام الذي يكون بعده..، من كتاب الحجّة، الحديث السادس، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيىٰ، عن [ابن] أبي عثمان، عن المعلّىٰ بن خُنيس، عن أبي عبد الله، قال: إنّ الإمام يعرف الإمام الّذي من بعده فيوصي إليه... [الحديث. انظر: ١/ ٣٧٧].

خامساً: باب [١٠٥] أنّ الأرض كلّها للإمام عليه السلام، من كتاب الحجّة، الحديث الخامس، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّى بن خنيس هو:

محمّد بن يحيىٰ، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عبد الله بن أحمد، عن عليّ بن النعمان، عن صالح بن حمزة، عن أبان بن مصعب، عن يونس بن ظبيان أو المعلّىٰ بن خنيس، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما لكم في هذه الأرض... [الحديث. انظر: ١/ ٤٠٩].

سادساً: باب [١٠٦] سيرة الإمام في نفسه وفي المطعم..، من كتاب

الحجّة، الحديث الثاني، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن المعلّىٰ بن خنيس، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام يوماً: جُعلت فداك، ذكرت آل فلان وما هم فيه... [الحديث. انظر: ١/ ٤١٠].

سابعاً: باب [١٢٠] مولد أبي الحسن موسىٰ بن جعفر ، من كتاب الحجّة، الحديث الثاني، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

محمّد بن يحيىٰ، عن محمّد بن أحمد، عن عبد الله بن أحمد، عن عليّ بن الحسين، عن ابن سنان، عن سابق بن الوليد، عن المعلّىٰ بن خنيس أنّ أبا عبد الله عليه السلام ، قال: حميدة مصفّاة من الأدناس... [الحديث. انظر: ١/ ٤٧٧].

ثامناً: باب [٦٩] البرّ بالوالدين، من كتّاب الإيمان والكفر، الحديث السابع عشر، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

الحسين بن محمّد، عن معلّىٰ بن محمّد؛ وعليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد جميعاً، عن الوشّاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة سالم بن مكرم، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: جاء رجل وسأل النبيّ صلى الله عليه وآله عن برّ الوالدين، فقال: ابرر أُمّك، ابرر أُمّك... [الحديث. انظر: ٢/ ١٦٢].

تاسعاً: باب [٧٥] حقّ المؤمن على أخيه وأداء حقّه، من كتاب الإيمان والكفر، الحديث الثاني، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عنه ـ أي عن محمّد بن يحيىٰ ـ كما في الّذي سبقه ـ عن عليّ بن الحكم، عن عبد الله بن بكير الهجريّ، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: قلت له: ما حقّ المسلم... [الحديث. انظر: ٢/ ١٦٩].

عاشراً: الباب المتقدّم من نفس الكتاب، الحديث الرابع عشر، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّى بن خنيس هو:

عليّ بن إبراهيم، عن الحسين بن الحسن، عن محمّد بن أورمة،

رفعه، عن معلّىٰ بن خنيس، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حق المؤمن، فقال: سبعون حقاً... [الحديث. انظر: ٢/ ١٧٤].

الحادي عشر: باب [٩٨] وهو باب الكتمان، من كتاب الإيمان والكفر، الحديث الثامن، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عدّة من أصحابنا[١]، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن يحيىٰ، عن حريز، عن معلّىٰ بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا معلّىٰ، اكتم أمرنا... [الحديث. انظر: ٢/ ٢٢٣].

الثاني عشر: باب [١٠١] الرضا بموهبة الإيمان والصبر علىٰ كلّ شيءٍ بعده، من كتاب الإيمان والكفر، الحديث الثاني، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّى ابن خنيس هو:

عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسىٰ، عن يونس، عن ابن مسكان، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قال الله تبارك وتعالىٰ: لو لم يكن في الأرض... [الحديث. انظر: ٢/ ٢٤٥].

الثالث عشر: الباب المتقدّم من نفس الكتاب، الحديث السادس، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن منصور الصيقل والمعلّىٰ بن خنيس قالا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قال الله عزّ وجلّ: ما تردّدت في شيء... [الحديث. انظر: ٢/ ٢٤٦].

الرابع عشر: باب [١١٩] من وصف عدلاً وعمل بغيره، من كتاب الإيمان والكفر، الحديث الأوّل، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن يوسف البزّاز، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: إنّ من أشدّ الناس حسرةً يوم القيامة... [الحديث. انظر: ٢/ ٢٩٩].

---

(١) فصّلنا معنىٰ «العُدّة» التي تروي عن أحمد بن محمّد بن خالد، فراجع كتابنا (الكليني والكافي) طبعة انتشارات جامعة مدرسين قم.

الخامس عشر: باب [١٢١] الغضب، من كتاب الإيمان والكفر، الحديث الحادي عشر، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

الحسين بن محمّد، عن معلّىٰ بن محمّد؛ وعليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد جميعاً، عن الوشّاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال: قال رجل للنبيّ ﷺ: يا رسول الله، علّمني... [الحديث. انظر: ٢/ ٣٠٤].

السادس عشر: باب [١٤٥] من آذىٰ المسلمين واحتقرهم، من كتاب الإيمان والكفر، الحديث الخامس، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّى بن خنيس هو:

محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان، عن معلّىٰ بن خنيس، قال: سمعت أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: إنّ الله تبارك وتعالى يقول: من أهان لي وليّاً... [الحديث. انظر: ٢/ ٣٥١].

السابع عشر: الباب نفسه، من الكتاب المتقدّم، الحديث السادس، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله عزّ وجلّ: قد نابذني من أذلّ عبدي المؤمن... [الحديث. انظر: ٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢].

الثامن عشر: الباب نفسه، من الكتاب المتقدّم، الحديث الحادي عشر، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسىٰ، عن يونس، عن ابن مسكان، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله عزّ وجلّ: من استذلّ عبدي المؤمن... [الحديث. انظر: ٢/ ٣٥٤].

التاسع عشر: باب [١٣] النوادر، من كتاب فضل القرآن، الحديث السابع والعشرون، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن عبد الله بن فرقد؛ والمعلّىٰ بن خنيس قالا: كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام ومعنا ربيعة الرأي فذكرنا فضل القرآن... [الحديث. انظر: ٢/ ٦٣٤].

العشرون: باب [٢٨] النوادر من كتاب العشرة، الحديث السابع، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن عمر بن عبد العزيز، عن معلّىٰ بن خنيس وعثمان بن سليمان النخّاس، عن مفضّل بن عمر، ويونس ابن ظبيان قالا: قال أبو عبد الله عليه السلام: اختبروا إخوانكم بخصلتين... [الحديث. انظر: ٢/ ٦٧٢].

الواحد والعشرون: باب [١٥] السواك، من كتاب الطهارة، الحديث السادس، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو: أحمد بن أدريس، عن محمد بن عبد الجبّار، عن صفوان، عن أبي عثمان، عن معلّىٰ بن خنيس، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السواك بعد الوضوء... [الحديث. انظر: ٣/ ٢٣].

الثاني والعشرون: باب [٢٤] الرجل يطأ علىٰ العذرة أو غيرها من القذر، من كتاب الطهارة، الحديث الخامس، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن المعلّىٰ بن خنيس، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخنزير يخرج من الماء... [الحديث. انظر: ٣/ ٣٩].

الثالث والعشرون: باب [٢٩] القيام والقعود في الصلاة، من كتاب الصلاة، الحديث الخامس، سند الكلينيّ إلى المعلّىٰ بن خنيس هو:

أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن معلّىٰ أبي عثمان، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: كان عليّ بن الحسين إذا هوىٰ ساجداً... [الحديث. انظر: ٣/ ٣٣٦].

الرابع والعشرون: باب [٤] صدقة الليل، من كتاب الزكاة، الحديث الثالث، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن سعدان بن مسلم، عن معلّىٰ بن خنيس قال: خرج أبو عبد الله عليه السلام في ليلةٍ قد رشّت وهو يريد ظلّة بني ساعدة... [الحديث. انظر: ٤/٨].

الخامس والعشرون: باب [٩٠] الظلال للمحرم، من كتاب الحجّ، الحديث الحادي عشر، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عدّة من أصحابنا، عنه أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيىٰ الحلبيّ، عن المعلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يستتر المحرم من الشمس... [الحديث. انظر: ٤/ ٣٥٢].

السادس والعشرون: باب [٩٢] الطيب للمحرم، من كتاب الحجّ، الحديث الحادي عشر، سند الكلينيّ إلى المعلّىٰ بن خنيس هو:

محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيىٰ بن عمران الحلبيّ، عن المعلّىٰ أبي عثمان، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كره أن ينام المحرم على فراش أصفر... [الحديث. انظر: ٤/ ٣٥٥].

السابع والعشرون: باب [٥] الحثّ علىٰ الطلب والتعرّض للرزق، من كتاب المعيشة، الحديث الرابع، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن أبي طالب الشعرانيّ، عن سليمان بن معلّىٰ بن خنيس، عن أبيه، قال: سأل أبو عبد الله عليه السلام عن رجلٍ وأنا عنده، فقيل له... [الحديث. انظر: ٥/ ٧٨].

الثامن والعشرون: باب [١٢١] ركوب البحر للتجارة، من كتاب المعيشة، الحديث الخامس، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عنه ـ أي عن أحمد بن أبي عبد الله المتقدّم في الحديث الرابع ـ عن أبيه، عن صفوان، عن معلّىٰ أبي عثمان، عن معلّىٰ بن خنيس، قال:

سألت أبا عبد الله عليه‌السلام عن الرجل يسافر فيركب البحر. . . [الحديث. انظر: ٥/ ٢٥٧].

التاسع والعشرون: باب [٤٨] نوادر في المهر، من كتاب النكاح، الحديث الثالث، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

الأسناد المتقدّم ـ وهو محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ـ عن الحسن بن محبوب[1]، عن أبي جميلة، عن معلّىٰ بن خنيس، قال: سُئل أبو عبد الله عليه‌السلام وأنا حاضر عن رجلٍ تزوّح امرأة علىٰ جارية له. . . [الحديث. انظر: ٥/ ٣٨٠].

الثلاثون: باب [١٨] ما يهدم الطلاق وما لا يهدم، من كتاب الطلاق، الحديث الأوّل، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الله بن المغيرة، عن شعيب الحدّاد، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه‌السلام في رجلٍ طلّق امرأته ثمّ لم يراجعها. . . [الحديث. انظر: ٦/ ٧٧].

الواحد والثلاثون: باب [١٨] المتقدّم من الكتاب نفسه، الحديث الثاني، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

حميد بن زياد، عن عبيد الله بن أحمد، عن ابن أبي عمير، عن عبد الله بن المغيرة، عن شعيب الحدّاد، عن المعلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله في رجلٍ طلّق امرأته ثمّ لم يراجعها. . . الحديث المتقدم مع زيادة. [انظر: ٦/ ٧٧].

الثاني والثلاثون: باب [٢٣] الأكل متّكئاً، في كتاب الأطعمة، الحديث الثامن، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

أبو عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان، عن معلّىٰ بن عثمان، عن معلّىٰ بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله عليه‌السلام: ما

---

(١) ورد الحسن بن محبوب في طريق المعلّىٰ بن خنيس في: الحديث الأوّل، والثاني، والثالث، والرابع، والسادس، من هذا الباب. وإشارة المصنّف واضحة لا تحتاج إلىٰ بيان.

أكل نبيّ الله وهو متّكىء منذ بعثه الله عزّ وجلّ. . . [الحديث. انظر: ٦/ ٢٧٢].

الثالث والثلاثون: باب [٢٨] المتقدّم من الكتاب نفسه، الحديث الثالث، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسىٰ، عن إبراهيم بن عمر، عن المعلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنّ من الحقوق الواجبات للمؤمن أن تُجاب دعوته. . . [الحديث. انظر: ٦/ ٢٧٤].

الرابع والثلاثون: باب [٢٨] إجابة دعوة المسلم، من كتاب الأطعمة، الحديث الخامس، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

أبو عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن ابن فضّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عبد الأعلىٰ مولىٰ آل سام، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنّ من حقّ المسلم الواجب. . . [الحديث. انظر: ٦/ ٢٧٥].

الخامس والثلاثون: باب [٤] شرب الماء من قيام والشرب في نَفَسٍ واحد، من كتاب الأشربة، الحديث الثامن، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

أبو عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيىٰ، عن معلّىٰ أبي عثمان، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ثلاثة أنفاس أفضل من نَفَسٍ واحد. . . [الحديث. انظر: ٦/ ٣٨٣].

السادس والثلاثون: باب [١٢] تشمير الثياب، من كتاب الزيّ والتجمّل، الحديث الثاني، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

الحسين بن محمّد، عن معلّىٰ بن محمّد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ عليّاً عليه السلام كان عندكم فأتىٰ بني ديوان. . . [الحديث. انظر: ٦/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦].

السابع والثلاثون: باب [٣٥] اللحية والشارب، من كتاب الزيّ والتجمّل، الحديث الثاني، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

الحسين بن محمّد، عن معلّىٰ بن محمّد؛ وعليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد جميعاً، عن الوشّاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة، عن معلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما زاد من اللحية عن القبضة فهو في النار. . . [الحديث. انظر: ٦/ ٤٨٦].

الثامن والثلاثون: الحديث ٥٠٧ من كتاب الروضة، حديث النجوم أحقٌّ هي؟ سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

محمّد بن يحيىٰ، عن سلمة بن الخطّاب، وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن عليّ بن حسّان، عن عليّ بن عطيّة الزيّات، عن معلّىٰ بن خنيس، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النجوم أحقّ هي؟ فقال. . . [الحديث. انظر: ٨/ ٣٣].

التاسع والثلاثون: الحديث ٥٠٩ من الكتاب المذكور، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

حميد بن زياد، عن أبي العبّاس عبيد الله بن أحمد الدهقان، عن عليّ ابن الحسن الطاطريّ، عن محمّد بن زياد بيّاع السابريّ، عن أبان، عن صباح بن سيّابة، عن المعلّىٰ بن خنيس، قال: ذهبت بكتاب عبد السلام بن نعيم وسدير وكتب غير واحدٍ إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام . . . [الحديث. انظر: ٨/ ٣٣١].

الأربعون: الحديث ٥٩٤ من الكتاب المذكور، سند الكلينيّ إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس هو:

وبهذا الإسناد ـ أي إسناد الحديث ٥٩٣ الّذي هو محمّد بن يحيىٰ، عن محمّد بن الحسين، عن عبد الرحمٰن بن أبي هاشم ـ عن عنبسة، عن معلّىٰ بن خنيس قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذْ أقبل محمّد بن عبد الله فسلّم. . . [الحديث. انظر: ٨/ ٣٩٥].

هذه اربعون رواية تجد اسانيدها بين الكليني والمعلّىٰ بن خنيس متصلة والوسائط أمّا ثلاثة أو اربعة أو خمسة. فلا يبقىٰ أي مجال في التشكيك بأسانيد الكافي، كما أن الذي ادعاه أبو زهرة في كون أن الكليني

يروي عن اناسٍ ماتوا زمن الإمام الصادق إنه كلام فية الكذب والزور واضح كالشمس.

فمن هو المعلّىٰ بن خنيس..؟

وردت في حقّه كلمات مدحٍ نقلها الشيخ الطوسيّ في رجاله، و«الفهرست»، وفي كتاب «الغيبة»، وهكذا روىٰ الشيخ الكلينيّ عدّة روايات تدلّ على حسن حاله في أواخر عمره، كما أنّه كان من قوام الإمام الصادق عليه السلام وخدّامه، وعدّه الشيخ الطوسيّ من السفراء الممدوحين، قال:

«وكان من قوام أبي عبد الله عليه السلام، وإنّما قتله داود بن عليّ بسببه، وكان محموداً عنده، ومضىٰ على منهاجه، وأمره مشهور، فروي عن أبي بصير قال: لمّا قتل داود بن عليّ المعلّىٰ بن خنيس فصلبه، عظم ذلك علىٰ أبي عبد الله عليه السلام، واشتدّ عليه وقال له: «يا داود، علام قتلت مولاي وقيّمي في مالي وعلىٰ عيالي، والله إنّه لأوجه عند الله منك... في حديث طويل»، وفي خبرٍ آخر: أنّه قال: «أما والله لقد دخل الجنّة»[1].

وروىٰ الكلينيّ بسنده عن حمّاد بن عثمان عن المسمعيّ قال: لما قتل داود بن عليّ المعلّىٰ بن خنيس قال أبو عبد الله عليه السلام: «لأدعونّ الله علىٰ من قتل مولاي وأخذ مالي»، فقال له داود بن عليّ: إنّك لتهدّدني بدعائك، قال حمّاد: قال المسمعيّ: فحدّثني معتّب أنّ أبا عبد الله عليه السلام لم يزل ليلته راكعاً وساجداً، فلمّا كان في السحر سمعته يقول وهو ساجدٌ: «اللهمّ إنّي أسألك بقوّتك القويّة، وبجلالك الشديد الّذي كلّ خلقك له ذليلٌ، أن تصلّي علىٰ محمّد وأهل بيته، وأن تأخذه الساعة الساعة»، فما رفع رأسه حتّىٰ سمعنا الصيحة في دار داود بن عليّ، فرفع أبو عبد الله عليه السلام رأسه وقال: «إنّي دعوت الله بدعوةٍ بعث الله عزّ وجلّ عليه ملكاً. فضرب رأسه بمرزبةٍ من حديد، انشقّت منها مثانته فمات»[2].

---

(١) كتاب الغيبة للطوسي: ص ٢١٠ ط طهران ـ ناصر خسرو.

(٢) أصول الكافي: ٥١٣/١، كتاب الدعاء، باب الدعاء علىٰ العدوّ حديث ٥.

وفي رجال الكشّيّ عدّة روايات صحيحة ومعتبرة ظاهرة في مدحه، منها:

الكشّيّ بسنده عن إسماعيل بن جابر، قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام مجاوراً بمكّة، فقال لي: يا إسماعيل أخرج حتّىٰ تأتي مراً أو عسفان، فسل هل حدث بالمدينة حدث، قال: فخرجت حتّىٰ أتيت مراً، فلم ألق أحداً، ثمّ مضيت حتّىٰ أتيت عسفان فلم يلقني أحد، فارتحلت من عسفان، فلمّا خرجت منها لقيني عير تحمل زيتاً من عسفان، فقلت لهم: هل حدث بالمدينة حدث؟ قالوا: لا، إلاّ قتل هذا العراقي الّذي يقال له: المعلّىٰ بن خنيس، قال: فانصرفت إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام، فلمّا رآني قال لي: «يا إسماعيل، قُتل المعلّىٰ بن خنيس؟»، فقلت: نعم، قال، فقال: «أما والله لقد دخل الجنّة»[1].

وعنه بسنده عن المسمعيّ، قال: لمّا أخذ داود بن عليّ المعلّىٰ بن خنيس حبسه وأراد قتله، فقال له معلّىٰ: أخرجني إلى الناس، فإنّ لي ديناً كثيراً ومالاً، حتّى أُشهد بذلك؟ فأخرجه إلىٰ السوق، فلمّا اجتمع الناس قال: أيّها الناس، أنا معلّىٰ بن خنيس، من عرفني فقد عرفني، اشهدوا أن ما تركت من مال عين أو دينٍ أو أمةٍ أو عبدٍ أو دارٍ أو قليلٍ أو كثيرٍ فهو لجعفر بن محمّد، قال: فشدّ عليه صاحب شرطة داود فقتله، قال: فلمّا بلغ ذلك أبا عبدالله عليه السلام خرج يجرّ ذيله حتّىٰ دخل علىٰ داود بن عليّ وإسماعيل ابنه خلفه، فقال: «يا داود، قتلت مولاي وأخذت مالي»، قال: ما أنا قتلته ولا أخذت مالك، قال: «والله لأدعونّ الله علىٰ من قتل مولاي وأخذ مالي»، قال: ما قتلته، ولكن قتله صاحب شرطتي، فقال: «بإذنك أو بغير إذنك قال: بغير إذني، قال: يا إسماعيل شأنك به، قال: فخرج إسماعيل والسيف معه حتّىٰ قتله في مجلسه.

قال حمّاد: وأخبرني المسمعيّ عن معتب، قال: فلم يزل أبو عبد الله عليه السلام ليلته ساجداً وقائماً، قال: فسمعته في آخر الليل وهو ساجد ينادي: «اللّهمّ إنّي أسألك بقوّتك القويّة، وبمحالك الشديد، وبعزتك الّتي خلقك

---

(1) رجال الكشّيّ: ٢/ ٦٧٤.

لها ذليل، أنّ تصلّي على محمّد وآل محمّد، وأن تأخذه الساعة»، قال: فوالله ما رفع رأسه من سجوده حتّىٰ سمعنا الصائحة فقالوا: مات داود بن عليّ، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إنّي دعوت الله عليه بدعوةٍ بعث الله إليه ملكاً فضرب رأسه بمرزبة انشقّت منها مثانته»[1].

وعنه بسنده عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول، وجرىٰ ذكر المعلّىٰ بن خنيس، فقال: «يا أبا محمّد، اكتم عليّ ما أقول لك في المعلّىٰ»، قلت: أفعل، فقال: «أما أنّه ما كان ينال درجتنا إلاّ بما ينال منه داود بن عليّ»، قلت: وما الّذي يصيبه من داود؟ قال: يدعو به فيأمر به فيضرب عنقه ويصلبه»، قلت: «إنّا لله وإنّا إليه راجعون، قال: «ذاك قابل»، قال: فلمّا كان قابل، ولي المدينة، فقصد قصد المعلّىٰ فدعاه وسأله عن شيعة أبي عبد الله، وأن يكتبهم له، فقال: ما أعرف من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام أحداً، وإنّما أنا رجل اختلف في حوائجه، وما أعرف له صحاباً، فقال: تكتمني! أما أنّك إن كتمتني قتلتك، فقال له المعلّىٰ: بالقتل تهدّدني، والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعت قدمي عنهم، وإن أنت قتلتني لتسعدني وأشقيك، فكان كما قال أبو عبد الله عليه السلام، لم يغادر منه قليلاً ولا كثيرا[2].

وعنه بسنده عن الوليد بن صبيح، قال: قال داود بن عليّ لأبي عبد الله عليه السلام: ما أنا قتلته، يعني معلّىٰ، قال: «فمن قتله؟»، قال: السيرافيّ، وكان صاحب شرطته، قال: «أقدنا منه»، قال: قد أقدتك، قال: فلمّا أُخذ السيرافيّ وقدِّم ليُقتل، جعل يقول: يا معشر المسلمين، يأمروني بقتل الناس فأقتلهم لهم ثمّ يقتلوني، فقُتل السيرافيّ[3].

أقول: والروايات في مدحه كثيرة، وربّما توجد بعض الروايات قد يستظهر ـ البعض ـ منها القدح، والأمر ليس كذلك، وغاية ما فيها أنّ المعلّىٰ عمل برأيه فأخطأ، وقد أشار الإمام الصادق عليه السلام إلىٰ خطأه. أمّا

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٦٧٥.
(٢) المصدر السابق: ٢/ ٦٧٨.
(٣) المصدر السابق: ٢/ ٦٧٨.

إذاعة السرّ فقد جاءت الرواية بأسانيدٍ ضعيفة، فيها أحمد بن عليّ السلوليّ المعروف بشقران، وفيها الحسين بن عبيد الله القمّيّ، ومحمّد بن أورمة، والمفضّل بن عمر الجعفيّ، وموسى بن سعدان، وعبد الله بن القاسم، وحفص الأبيض التمّار.

كيفما كان فقد وصفه الإمام بأنّه من أهل الجنّة، وقد ترحّم عليه.

قال فيه سيّدنا الخوئيّ ـ (قدس سرّه) ـ: «... هذا والّذي تحصّل لنا ممّا تقدّم أنّ الرجل جليل القدر، ومن خالصي شيعة أبي عبد الله، فإنّ الروايات في مدحه متظافرة، على أنّ جملةً منها صحاح كما مرّ، وفيها التصريح بأنّه كان من أهل الجنّة، قتله داود بن عليّ، ويظهر من ذلك أنّه كان خيراً في نفسه، ومستحقّاً لدخول الجنّة، ولو أنّ داود بن عليّ لم يقتله. نعم، لا مضايقة في أن تكون له درجة لا ينالها إلاّ بالقتل كما صرّح به في بعض ما تقدّم من الروايات، ومقتضى ذلك أنّه كان رجلاً صدوقاً، إذ كيف يمكن أن يكون الكذّاب مستحقّاً للجنّة، ويكون مورداً لعناية الصادق عليه السلام؟

ويؤكّد ذلك شهادة ابن قولويه بأنّه من الثقات، وشهادة الشيخ بأنّه كان من السفراء الممدوحين، وأنّه مضىٰ علىٰ منهاج الصادق عليه السلام.

ومع ذلك كلّه لا يعتنىٰ بتضعيف النجاشيّ، وإن كان هو خرّيت هذه الصناعة، ولعلّ منشأ تضعيفه ـ قدّس الله نفسه ـ هو ما اشتهر من نسبة الغلوّ إليه، وقد نسب ذلك إليه الغلاة، وعلماء العامّة الّذين يريدون الإزراء بأصحاب أبي عبد الله عليه السلام، والله العالم»[1].

النكتة الرابعة: في صدد تحقيق روايات الكافي، وفرز الصحيح منه:

من جملة الأدلّة الّتي استند إليها الشيعة الإماميّة السنّة الغرّاء، المتمثّلة بأحاديث النبيّ وأخبار أهل البيت صلوات الله عليهم، وما يتّصل بذلك من أفعالٍ وتقريرات.

---

(١) رجال الخوئي: ١٨/٢٨٣.

والإماميّة في استنباطهم للأحكام الشرعيّة - كالمذاهب السُنّيّة - على قسمين: فريق الأصوليّين؛ وهم الأكثرية، وفريق الإخباريّين الّذي يقابلهم الحشويّة عند السنّة؛ وهم الأقلّيّة.

أمّا الأصوليّون؛ فمنذ عصر الغيبة الصغرىٰ؛ أي منذ القرن الثالث الهجريّ وإلىٰ اليوم قد اهتمّوا برواية الحديث، وتهذيب أُصوله، وتحقيق منابعه، ودراسة أسانيده، والتعرّض لرجاله ورواته، وتثبيت كلّ ما وصل إليهم نظرهم الثاقب من أمارات الجرح أو التعديل، فقد أخذوا برواية الثقات والعدول، ومن كانت له سيرة صالحة حسنة، صدوقاً في نفسه وفي مرويّاته، ونبذوا رواية أهل الغلوّ، ومن كانت له عقيدة فاسدة، أو كان ضعيفاً في نفسه وفي مرويّاته.

ثمّ اهتمّ العلماء في القرن السابع الهجريّ اهتماماً كبيراً في مرويّات السلف الصالح من الإماميّة، وذلك عندما قسّموا الحديث إلى مراتبه الأربعة: الصحيح، الموثّق، الحسن، الضعيف.

وأوّل من نهج هذا التقسيم العلاّمة السيد رضي الدين ابن طاووس المتوفىٰ ٦٦٤هـ، ثمّ اقتفىٰ أثره العلاّمة الحلّيّ، وصنّف كتابه الرجالي، متعرّضاً فيه إلىٰ المدح والقدح، إذ جعله في قسمين: الأوّل في الثقات، والثاني في الضعفاء، وهذا يعني أنّه يعالج الأحاديث والأخبار من حيث سندها في كتابه المشار إليه.

كيفما كان، أنّ مراتب الأحاديث أربعة؛ فالصحيح - منها - هو المعتبر بلا خلاف عند الجميع، ثمّ قدّموا الحسن علىٰ الموثّق، فمنهم من عمل به مطلقاً كالصحيح؛ لأنّهم اكتفوا في العدالة بظاهر الإسلام. أمّا الأكثريّة من علمائنا فقد ردّ الحديث الحسن مطلقاً؛ لأنّهم اشترطوا في قبول الرواية الإيمان والعدالة[1]، وهذا يعني أنّ ظاهر الإسلام لا يكفي عندهم.

ثمّ هناك فريق ثالث حاول أن يعمل وفق المشهور بين الأصحاب،

---

(١) هذا مسلك العلاّمة الحلّيّ (رض).

بغضّ النظر عن كون الحديث حسناً أو موثّقاً أو ضعيفاً، بل ربّما قدّم هذا الفريق الحديث الضعيف علىٰ الصحيح؛ وذلك إذا كان الضعيف قد اشتهر العمل بمضمونه، بعكس الصحيح الّذي تركه الأصحاب[1].

والجدير بالذكر أنّ اصطلاح الموثّق لم يرد عند القدماء، بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كلّ حديثٍ صحيحٍ اعتضد بما يوجب الوثوق به، والركون إليه، لهذا عملوا بالحديث الصحيح وفقاً لأمورٍ قد ذكرناها في كتابنا: «أهميّة علم الرجال»، فراجع.

اهتمّ علماؤنا بكتاب «الكافي» منذ اليوم الأوّل وحتّىٰ يومنا هذا، فتصدّىٰ له العلماء والمحقّقون والفقهاء، فكتبوا عليه جملة من الشروح والتعليقات والحواشي، حتّىٰ ظهرت مصنّفات عديدة مهمّة، تناولت أسانيد الروايات، والمتون، وقد بلغ مجموع ما كتب من شرح أو تعليقة أو حاشية أو تلخيص أو تحقيق؛ أكثر من ثمانين عنواناً مستقلاً[2].

ومن أبرز هذه الشروح والتعليقات؛ كتاب «مرآة العقول» للعلاّمة المجلسي ت ١١١٠هـ، الّذي شرح «الكافي» أُصولاً وفروعاً وروضة، وكتابه يقع في ٢٥ مجلّداً ضخماً.

دأب الشيخ المجلسيّ أن يصنّف أحاديث الكافي إلىٰ الأقسام المعروفة بين علمائنا، وسلك في ذلك منهج من سبقه من علماء الطائفة.

فقد أحصىٰ مجموع أحاديث الكليني: ١٦١٢١ حديثاً، ثمّ قال:

الصحيح منها ٥٠٧٢ حديثاً.

والحسن ١٤٤ حديثاً.

والموثّق ١١١٨ حديثاً.

والقوي ٣٠٢ حديثاً.

والضعيف ٩٤٨٥ حديثاً.

---

(١) هذا مسلك المحقّق في «المعتبر»، والشهيد في «الذكرىٰ».

(٢) راجع بحثنا الموسّع: الكلينيّ والكافي، الفصل السادس.

لم يكن بدعاً من الشيخ المجلسيّ في هذا التصنيف، بل سبقه أعاظم الطائفة ـ كما عرفت بعضهم ـ كالمولىٰ خليل القزوينيّ ت ١٠٨٩هـ، والمولىٰ الفيلسوف الفيض الكاشانيّ ت ١٠١٩هـ، والمولىٰ محمّد صالح المازندرانيّ ت ١٠٨٦هـ، والمولىٰ صدر الدين الشيرازيّ المعروف بصدر المتألّهين ت ١٠٥٠هـ، والمولىٰ محمّد باقر الداماد ت ١٠٤٠هـ.

وهكذا سار فقهاؤنا جيلاً بعد جيل علىٰ منوال ابن طاووس، والحلّيّ والمجلسيّ، في تمحيص أحاديث الكتب الأربعة، وبالخصوص كتاب «الكافي»، فما تجد من عالم أصوليّ إلاّ وتتبّع أسانيد هذه الروايات ومتونها، وشخّص الرواة جرحاً أو تعديلاً، كي لا يفتي بحكم شرعيّ إلاّ بعد أن يتثبّت من الموارد الّتي يستند عليها في استنباط الحكم الفقهيّ.

وعلىٰ هذا نشكر الكاتب المعاصر (محمّد أبو زهرة) علىٰ إرشاداته ونصائحه، ونقول له: إنّ علمائنا ـ وقبل أن تنصحهم ـ ومنذ أكثر من عشرة قرونٍ اهتمّوا بموارد أصول الفقة، كما ومنذ أكثر من سبعة قرونٍ حرصوا أشدّ الحرص في تمحيص روايات الكتب الأربعة، وفرز السقيم منها والدخيل أو الضعيف، وتركوا العمل بها، واقتصروا علىٰ الصحيح، وما عمل به الأصحاب من الحسن أو الموثّق أو الضعيف المنجبر بأماراتٍ أخرىٰ.

هذا هو شأن علمائنا، ولو أنصفهم الكاتب (أبو زهرة) من نفسه لما تجرّأ عليهم، ولما كفّرهم.

ثمّ من قبيح كلامه قال: «... الثاني: أنّ الكلينيّ لم يروِ غير هذه الروايات الكاذبة في شأن القرآن وروايته...».

ويقول: «ثالثها: إنّ الّذين افتروا هذه الفرية، ونسبوها إلىٰ الأئمة، ومنهم الكلينيّ، ادّعوا التغيير والتبديل، وذكروا آيات غُيِّرت، ونسب هذا إلىٰ الصادق، ولم يقل ذلك أحد من علماء السنّة أو لم يرو عن أحد منهم...»[1].

وقد سبق منه أن ذكر الفوارق بين الكلينيّ والسيوطيّ في «الاتقان».

---

(١) الإمام الصادق لمحمد أبو زهرة: ص ٣٣٦.

أقول: قد غفل أبو زهرة وأساء عندما طعن في «الكافي» وصاحبه، وبرّأ السيوطيّ في اتقانه.

إنّ الروايات الّتي ذكرها السيوطيّ في تحريف القرآن لو جمعت لكانت تربو علىٰ المائتين، بينما ما ذكره الكلينيّ لا يتجاوز أطراف الأصابع.

ثمّ إنّ السيوطيّ عندما تعرّض للرواية وسندها ومتنها وظروفها، إنّما تعرض لذلك لكونه في صدد الإفتاء، كما أنّ تصنيفه خاصّ بعلوم القرآن. أمّا الكلينيّ فليس كذلك، بل شأنه جمع الأحاديث الّتي وجدها في كتب من سبقه، ليضعها أمام المحقّق أو الباحث أو العالم الفقيه المستنبط للأحكام كمادة جاهزة يمكن استخلاص أدلّة شرعيّة منها، لذا أوكل الأمر في التمحيص إلىٰ فقهاء الأُمّة وعلمائها لإعمال نظرهم في هذه المادّة.

فنحن لا نتوقّع من الكلينيّ أن يصدر فتاواه في كلّ مسألة من مسائل الفقه الفرعيّة أو المسائل العقائديّة الكلّيّة أو الجزئيّة؛ لأنّ كتابه ليس كتاباً فتوائياً، بل كتاباً حديثيّاً. وهذا فارق مهمّ لا بدّ أن يلتفت إليه أبو زهرة وأضرابه، سواء كان من إخواننا السنّة أم من الشيعة، فهم علىٰ حدٍّ سواء، وعلىٰ هذا يَرِد الاعتراض علىٰ محمّد باقر البهبوديّ، ولا أشكّ أنّه اتّبع خطوات (أبو زهرة) في تصنيفه المقيت «صحيح الكافي».

أضف إلىٰ هذا فإنّ محمّد أبو زهرة قد ناقض نفسه مرّاتٍ عديدة في كتابه «الإمام الصادق».

من ذلك أنّه نقل قول أبي عليّ الطبرسيّ الّذي ردّ فيه أخبار التحريف، وصرّح هناك أنّ إجماع الإماميّة على سلامة القرآن من التحريف في الزيادة والنقيصة. [انظر كتابه المذكور: ص ٣٢٧]

ثمّ ذكر قول الشريف المرتضىٰ علم الهدىٰ في ردّه لأخبار التحريف، وتأكيده علىٰ سلامة القرآن من كلّ ما يشينه من تبديلٍ وتغيّر، الّذي يخلّ بإعجازه ومعجزته. [انظر الكتاب المذكور: ص ٣٢٨].

ثمّ ذكر بعد ذلك في ص ٣٣٠ قائلاً: «إنّ العِلّيَة من علماء الإماميّة ضعّفوا هذه الروايات المنسوبة إلىٰ الإمام الصادق...».

هذه اعترافات محمّد أبو زهرة، ويكفي ذلك في ردّه، حيث من فمك أدينك.

الفصل الثاني

عوداً على ذي بدء

١ ـ التحريف لغة واصطلاحاً.

٢ ـ كبار علماء الطائفة الإمامية ينفون التحريف.

٣ ـ وقفة على رأي معاصر.

٤ ـ النقد اللطيف في نفي التحريف.

٥ ـ موقف المحدّث النوري الأخير.

٦ ـ كلمات مضيئة.

٧ ـ الرسائل المصنفة من قبل الإمامية في الرد على المخالفين.

٨ ـ مصادر التحريف عند السنّه.



التحريف لغة:

التحريف بالشيء إمالته والعدول به عن موضعه إلى جانب، مأخوذ من حرف الشيء بمعنى طرفه وجانبه قال تعالى: **﴿ومن الناس من يعبدُ الله على حرفٍ فإن أصابه خيرٌ اطمأن به وإن أصابته فِتنة انقلب على وجهه﴾**. [الحج/ ١١].

قال الزمخشري: أي على طرف من الدين لا في وسطه وقلبه. وهذا مثل لكونهم على قلق واضطراب في دينهم، لا على سكون وطمأنينة، كالذي يكون على طرف العسكر، فإن أحسّ بظفر وغنيمة قرّ واطمأنّ، وإلاّ فرّ وطار على وجهه. [الكشاف: ٢/١٤٦].

وتحريف الكلام: تفسيره على غير وجهه، أي تأويله بما لا يكون ظاهراً فيه تأويلاً من غير دليل.



تحريف القرآن أصطلاحاً

معنى التحريف:

أن تحمل اللفظ على معنى يخالف ظاهره من غير أن يقوم دليل على إرادة هذا المعنى. قال الراغب الأصبهاني: وتحريف الكلام أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين[1] وهذا يعني أن أصل التحريف في اللغة يراد به تبديل المعنى وبهذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿يحرّفون الكلم عن مواضعه﴾[2]. [المائدة/ ١٣ والنساء/ ٤٦].

أقسام التحريف:

أ ـ تحريف المعنى وتبديله إلى ما يخالف ظاهر لفظه. وهذا يشمل التفسير بالرأي وكل من فسّر القرآن بخلاف حقيقته وحمله على غير معناه فهو تحريف، من ذلك ما جاء في كتب الأشاعرة وتفاسيرهم في الآيات التي ذكرت اليد، والعرش، والاستواء، والوجه، والنظر فقد قال هؤلاء بالتجسيم واستدلوا بتلك الآيات الواردة في القرآن كـ ﴿يد الله مبسوطة﴾ و﴿واستوى على العرش﴾ و﴿فثمّ وجه الله﴾ وقد ذكر جانب من هذا التفسير فيما تقدم ويأتي تفصيله في محلّه إن شاء الله.

ب ـ **تحريف اللفظ**: وهو يشمل كل من الزيادة أو النقيصة، والتغيير والتبديل، وتقسيم ذلك فيما يأتي:

---

(١) مفردات الراغب: ١١٢.

(٢) عن علي بن إبراهيم بسنده عن الباقر عليه السلام، في رسالة له لسعد الخير: «... وكان من نبذهم القرآن أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه، والجهال لا يعجبهم حفظهم للرواية والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية...». روضة الكافي: ٧٦ و١٢٨.

أوّلاً: النقص في الآية بحرف أو أكثر.
ثانياً: الزيادة في الآية بحرف أو أكثر.
ثالثاً: النقص في الآية بكلمة أو أكثر.
رابعاً: الزيادة في الآية بكلمة أو أكثر.
خامساً: الزيادة في السورة الواحدة.
سادساً: النقيصة في السورة الواحدة.
سابعاً: الزيادة في مجموع السور.
ثامناً: النقيصة في مجموع السور.
تاسعاً: التحريف في تبديل كلمة بدل أخرى.
عاشراً: التحريف في تبديل حرف بآخر.
الحادي عشر: التحريف في تبديل حركة بأخرى.

في كل ذلك شواهد عديدة اقتطفنا بعضاً منها ثم أوردنا تفصيل ذلك في كتابنا «الميّسر في علوم القرآن» وسوف تجد مصادر هذه الشواهد كلها من إخواننا السنة، فراجع.

كبار علماء الطائفة الإماميّة ينفون التحريف

كما أسلفنا من قبل أن علماء الطائفة قد نفت تحريف القرآن بكل صوره المتقدّمة، وإن أقوالهم في كتبهم صريحة، وقد تابع العلماء المعاصرون من سبقهم من السلف الصالح، ونحن - إتماماً للفائدة والحجّة -.

نذكر منهم:

١ - الفضل بن شاذان، ت ٢٦٠هـ.

فقد أورد جملة من التساؤلات خاطب بها علماء السنة ومفسّريهم وقد أنكر عليهم قولهم بالتحريف أشد إنكار، وجعل قولهم جملة المطاعن عليهم، فابن شاذان الذي عاصر ٣ أو ٤ من الأئمة ينقل رأي الشيعة الإمامية وقوله يعتدّ به فيمثل رأي الطائفة في سلامة القرآن من التحريف[١].

(١) انظر الإيضاح: ص ٢٢٢.

٢ ـ الشيخ الصدوق؛ محمد بن علي بن بابويه، ت ٣٨١هـ.

قال في اعتقاداته: «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله علىٰ نبيّه ﷺ هو ما بين الدفّتين وما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك قال ومن نسب إلينا أنا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب».[تفسير الصافي ط حجرية: ١/ ٣٦].

٣ ـ قال الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، ت ٤١٣هـ.

وقد قال جماعة من أهل الإمامية أنه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله وذلك كان ثابتاً منزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز وقد يسمّىٰ تأويل القرآن قرآناً. قال تعالى: ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضي إليك وحيه وقل ربّ زدني علماً فسمّىٰ تأويل القرآن قرآناً وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف... [فصل الخطاب: ١٣١].

٤ ـ السيد الشريف المرتضى علم الهدى، ت ٤٣٦هـ.

قال المحكي: أن القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلّفاً علىٰ ما هو عليه الآن فإنّ القرآن كان يُحفظ ويُدرّس جميعه في ذلك الزمان حتى عُيّن علىٰ جماعة من الصحابة في حفظهم له، وأنه كان يعرض علىٰ النبي ﷺ، ويتلى عليه، وإن جماعة من الصحابة مثل: عبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدّة ختمات وكلّ ذلك يدلّ بأدنىٰ تأمّل على أنه كان مجموعاً مرتباً غير منثور ولا مبثوث[1].

٥ ـ الشيخ الطوسي، ت ٤٦٠هـ.

قال أما الكلام في زيادته ونقصانه يعني القرآن فمما لا يليق به لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانه والنقصان منه، فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا كما نصره المرتضى وهو الظاهر من الروايات غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصان كثير من آي القرآن ونقل شيء منه من موضع إلى موضع لكن

(١) بحر الفوائد في شرح الفرائد: ص ٩٩، طهران ١٣١٤، ومجمع البيان: ١/ ١٥.

طريقها الآحاد التي لا توجب علماً فالأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها لأنه يمكن تأويلها ولو صحّت لما كان ذلك طعناً على ما هو موجود بين الدفتين، فإن ذلك معلوم صحته لا يعترضه أحد من الأمّة ولا يدفعه ورواياتنا متناصرة بالحث على قراءته والتمسك بما فيه وردّ ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه وعرضها عليه فما وافقه عمل عليه وما يخالفه يجتنب ولم يلتفت إليه وقد وردت عن النبي ﷺ رواية لا يدفعها أحد أنّه قال: «إنّي مخلف فيكم الثقلين إن تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» وهذا يدل على أنه موجود في كل عصر لأنه لا يجوز أن يأمر الأمة بالتمسك بما لا تقدر على التمسك به كما أن أهل البيت ومن يجب اتباع قوله حاصل في كل وقت وإذا كان الموجود بيننا مجمعاً على صحته فينبغي أن نتشاغل بتفسيره وبيان معانيه وترك ما سواه[1].

٦ ـ الشيخ الطبرسي، أبو علي في تفسيره مجمع البيان ١/ ١٥.

قال: أمّا الزيادة فيه فمجمع على بطلانه، وأما النقصان فيه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة إن في القرآن تغييراً ونقصاناً والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه وهو الذي نصره المرتضى واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيّات، وذكر في مواضع أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة فإن العناية اشتدّت والدواعي توفّرت على نقله وحراسته وبلغت حداً لم تبلغه فيما ذكرناه لأن القرآن معجز النبوة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من أعرابه وقراءته وحروفه وآياته فكيف يجوز أن يكون مغيّراً ومنقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد. [تفسير الصافي ـ ملا محسن الكاشاني، ط حجرية المقدمة السادسة: ١/ ٣٥].

٧ ـ السيد ابن طاووس، ت ٦٦٤هـ.

---

(١) (التبيان، أو تلخيص الشافي للطوسي)، وفصل الخطاب: ٣٣، وتفسير الصافي: ١/ ٣٦.

يقول في كتابه سعد السعود: إن رأي الإمامية هو عدم التحريف[1].
ومما قاله في الردّ على المخالفين من أهل السنة:

... قد تعجبت ممن استدل علىٰ أن القرآن محفوظ من عند رسول الله وهو الذي جمعه ثم ذكر هاهنا اختلاف أهل مكة والمدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة واختار أن بسم الله الرحمٰن الرحيم ليست من السورة، وأعجب من ذلك احتجاجه بأنها لو كانت من نفس السورة لكان قد ذكر قبلها افتتاح. فيالله ويا للعجب إذا كان القرآن مصوناً من الزيادة والنقصان كما يقتضيه العقل والشرع، فكيف يلزم أن يكون قبلها ما ليس فيها وكيف كان يجوز ذلك أصلا[2].

٨ ـ العلامة الحلي، ت ٧٢٦هـ.

في أجوبة المسائل المهنائية سأل ابن مهنا العلامة الحلي عن القرآن: هل يصح عند أصحابنا، أنه نقص منه شيء أو زيد فيه، أو غيّر ترتيبه أم لا يصح عندهم شيء من ذلك؟

أجاب العلامة: «الحق أنه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه وأنه لم يزد، ولم ينقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك...»[3].

٩ ـ علي بن عبد العالي المعروف بالمحقق الكركي، ت ٩٤٠هـ.

ذكر السيد الأعرجي كلام الكركي في نفي التحريف فقال:

ثم إني رأيت للفاضل قاضي القضاة علي بن عبد العالي رسالة في نفي النقيصة صدّرها بكلام الصدوق، ثم اعترض بورود ما يدلّ على النقيصة وأجاب بأن الحديث إذا جاء على خلاف الدليل القاطع من الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع ولم يمكن تأويله ولا حمله على بعض الوجوه وجب طرحه، ثم حكى الإجماع على هذه الضابطة واستفاضة النقل عنهم وروى قطعة من أخبار العرض، ثم قال: ولا يجوز أن يكون المراد بالكتاب

---

(١) سعد السعود: ١٤٤.
(٢) سعد السعود: ١٩٣.
(٣) أجوبة المسائل: ص ١٢١، المسألة ١٣، ط قم ١٤٠١.

المعروض عليه غير هذا المتواتر الذي بأيدينا وأيدي الناس وإلا لزم التكليف بما لا يطاق. فقد وجب عرض الأخبار على هذا الكتاب، وأخبار النقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له، لدلالتها على أنه ليس هو، وأيّ تكذيب يكون أشدّ من هذا.

ثم قال... وإن المراد من الكتاب الذي نزل به جبرائيل وهو عند أهل البيت أو عند القائم من آل محمد ﷺ أن التفسير والتأويل الحق هو الذي عندهم عليهم السلام[1].

١٠ ـ الفيض الكاشاني؛ ملا محسن، ت ١٠٩١هـ.

قال في تفسيره بعدما عرض روايات التحريف: ويرد على هذا كلّه إشكال وهو أنه علىٰ هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد علىٰ شيء من القرآن إذْ على هذا يحتمل كل آية منه أن يكون محرّفاً ومغيّراً ويكون علىٰ خلاف ما أنزل الله فلم يبق لنا في القرآن حجة أصلاً فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصية بالتمسك به إلى غير ذلك وأيضاً قال الله عزّ وجلّ: **﴿وإنّهُ لكتاب عزيز لا يأتيه الباطِل من بين يديه ولا من خلفه﴾**، وقال: **﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾** فكيف يتطرّق إليه التحريف والتغيير. وأيضاً قد استفاض عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام حديث عرض الخبر المروي على كتاب الله ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته، فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرّفاً فما فائدة العرض مع أن خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذّب له فيجب ردّه والحكم بفساده أو تأويله.

ثم قال: ولا يبعد أن يقال أن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن فيكون التبديل من حيث المعنى أي حرّفوه وغيّروه في تفسيره وتأويله أعني حملوه علىٰ خلاف ما هو به، فمعنىٰ قولهم عليهم السلام كذا نزلت: إن المراد به ذلك، لا أنها نزلت مع هذه الزيادة في لفظها فحذف منها ذلك اللفظ[2]...

---

(١) شرح الوافية (مخطوط) باب حجية الكتاب من أبواب الحج في الأصول.

(٢) الوافي: ٥/ ٢٧٤، علم اليقين: ١٣٠، البيان: ٢١٩، الشيعة والسنه: ٩٢ و١٣٣ و١٣٦.

١١ ـ المحقق الأردبيلي، ت ٩٩٣هـ.

مما قال: ينبغي تحصيله من التواتر الموجب للعلم وعدم جواز الاكتفاء بالسماع حتى من عدل واحد.

وإذ ثبت تواتره فهو مأمون من الاختلال. . . مع أنه مضبوط في الكتب حتى أنّه معدود حرفاً حرفاً وحركة حركة وكذا الكتابة وغيرها، مما يفيد الظن الغالب، بل العلم بعدم الزيادة على ذلك والنقص. [مجمع الفائدة: ٢/٢١٨].

١٢ ـ الحر العاملي؛ محمد بن الحسن، ت ١١٠٤هـ.

قال في كتابه «افسانهء تحريف» (بالفارسي) وما ترجمته:

ومن له تتبع في التاريخ والأخبار وآثار أهل البيت وأحاديثهم يعلم علماً يقيناً بأن القرآن ثبت بغاية التواتر وبنقل آلاف من الصحابة وأن القرآن كان مجموعاً مؤلفاً في عصر رسول الله ﷺ[1].

١٣ ـ القاضي نور الله التستري الشهيد، ت ١٠١٩هـ.

قال: ما نسب إلى الشيعة الإمامية من وقوع التغيير في القرآن ليس مما يقول به جمهور الإمامية، إنما قال به شرذمة قليلة منهم لا اعتداد بهم في ما بينهم. [آلاء الرحمٰن للشيخ البلاغي: ٢٥].

١٤ ـ الفاضل التوني؛ وهو المولى عبد الله بن محمد.

قال في الوافية: والمشهور بين علمائنا الأعلام أنه محفوظ ومضبوط كما أُنزل، لم يتبدّل ولم يتغيّر، حفظه الحكيم الخبير قال تعالىٰ: **﴿إِنا نحن نزلنا الذكر وإِنا له لحافظون﴾**.

١٥ ـ المقدس الأعرجي البغدادي؛ السيد محسن، ت ١٢٢٧هـ.

اكّد في كتابه شرح الوافية نقل الإجماع على عدم النقيصة بين أصحابنا الإمامية رضوان الله عليهم فقال:

---

(١) أكذوبة تحريف القرآن: ص ٥٨ عن إظهار الحق، رحمة الله الهندي: ٢/١٢٩د وإفسانة تحريف: ص ٢٣٩، والفصول المهمة: ١٦٦، وهامش الأنوار النعمانية: ٢/٣٥٧، انظر السنة والشيعة لإحسان إلهي ظهير كيف يزور الحقائق: ص ٩٣.

اتفق الكل لا تمانع بينهم على عدم الزيادة، ونطقت به الأخبار، وقد حكى الإجماع على ذلك جماعة من أئمة التفسير والحديث كشيخ الطائفة في التبيان، وشيخنا أبي علي في مجمع البيان، وإنما وقع الخلاف في النقيصة والمعروف بين أصحابنا حتى حكى عليه الإجماع ـ عدم النقيصة أيضاً[(١)].

١٦ ـ المولى أبو القاسم الجيلاني، ت ١٢٣١ هـ صاحب قوانين الأصول.

صرّح بأن جمهور المجتهدين على عدم التحريف. [برهان روشن/ ١١٣].

١٧ ـ محمد جواد البلاغي صاحب تفسير (آلاء الرحمٰن)، ت ١٣٥٢هـ.

ينكر نسبة التحريف إلى الإمامية. [١/ ٢٥ ـ ٢٧ الأمر الخامس].

١٨ ـ السيد محسن الأمين العاملي، ت ١٣٧١هـ.

يردّ علىٰ المخالفين الذين نسبوا التحريف إلى الشيعة... فهذا كذب وافتراء تبع فيه ابن حزم... ونص كبراء الشيعة ومحدثيهم على خلافه..

وكذا قال في موضع آخر: «... لا يقول أحد من الإمامية لا قديماً ولا حديثاً أن القرآن مزيد فيه قليل أو كثير كلهم متفقون على عدم الزيادة ومن يعتد بقوله من محقّقيهم متفقون على أنه لم ينقص منه... ومن نسب إليهم خلاف ذلك فهو كاذب مفتر مجترىء على الله ورسوله. [أعيان الشيعة: ١/ ٥١ و٤٦ و٤١ ط دار التعارف، ثم انظر جـ ٦ من المجلد ٢٩ (الشيعة والمنار) يرد الأمين على صاحب تفسير المنار].

١٩ ـ السيد عبد الحسين شرف الدين، ت ١٣٨١هـ.

قال في الفصول المهمة في الردّ على من ألصق تهمة التحريف بالشيعة الإمامية الذين هم براء من هذا الزور والبهتان:

... وكل من نسب تحريف القرآن فإنّه مفتر عليهم ظالم لهم، لأنّ قداسة القرآن الحكيم من ضروريات دينهم الإسلامي ومذهبهم الإمامي، ومن شك فيها من المسلمين فهو مرتدّ بإجماع الإمامية. وظواهر القرآن ـ فضلاً

---

(١) شرح الوافية باب حجية الكتاب من أبواب الحج في الأصول (مخطوط).

عن نصوصه ـ من أبلغ حجج الله تعالىٰ، وأقوى أدلّة أهل الحق بحكم البداهة الأوّلية من مذهب الإمامية.

ولذلك تراهم يضربون بظواهر الأحاديث المخالفة للقرآن عرض الجدار ولا يأبهون بها وإن كانت صحيحة، وتلك كتبهم في الحديث والفقه والأصول صريحة بما نقول. والقرآن الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنّما هو ما بين الدّفتين وهو ما في أيدي الناس، لا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً ولا تبديل فيه لكلمة بكلمة ولا لحرف بحرف، وكلّ حرف من حروفه متواتر في كل جيل تواتراً قطعياً إلى عهد الوحي والنبوّة. [الفصول المهمة: ١٦٣].

٢٠ ـ المحقق التبريزي، مرزا موسى المتوفى ١٣٠٧هـ.

ذكر في كتابه أوثق الوسائل في شرح الرسائل أربعة أدلة في نفي التحريف:

الأول: الأصل عدم التحريف.

الثاني: الإجماعات المحكية عن الشيخ الطوسي والطبرسي والمرتضى والصدوق، فذكر لكل واحد منهم قوله المشهور.

الثالث: الآيات، وذكر ثلاث آيات.

الرابع: قال فيه: إن القرآن عماد الدين وأساس الشرع المبين لكونه معجزاً ومصدقاً للنبي ﷺ فلو لعبت به أيدي المحرفين بالزيادة أو النقيصة لعيّرنا الكفار لمنافاة ذلك لما ذكرناه من كونه معجزاً ومصدقاً للنبي ﷺ إلىٰ قيام القيامة، وفي المأثور أن ثلث القرآن فيهم وفي عدوهم وليس فيما في أيدينا فيهم وفي عدوّهم عشره، فلو لم نأوّله ومثله كان صادماً في إعجازه ثم قال وحكى الشيخ أبو علي الطبرسي عن السيد الأجل المرتضى علم الهدى ذي المجدين أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي قدس سره أنه قد ذكر في مواضع أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة، فإن العناية اشتدّت والدواعي توفرت على نقله وحراسته وبلغت حداً لم تبلغهُ فيما ذكرناه لأن القرآن معجز النبوة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية

وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته فكيف يجوز أن يكون مغيراً ومنقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد انتهى.

ثم قال: اللهم إلا أن يقال أن ما يرد على المسلمين من جهة وقوع التحريف في القرآن ليس بأعظم مما ورد عليهم من جهة طبخ عثمان بن عفان للمصاحف بالماء علىٰ النار سوى مصحف علي عليه السلام وابن مسعود كما تقدم في بعض الحواشي السابقة ولو بلغت عنايتهم في حفظه وحراسته إلى ما ذكرته لم يقع منه مثل هذا الأمر المنكر الشنيع الذي أوجب كفره وعالج متابعوه في رفع شناعته بالتزام كون كلام الله نفسياً قائماً بالذات الأزلية وأن المكتوب في المصحف نقوش وخطوط حاكية عنه لا أنه نفس كلامه سبحانه ويؤيد عدم عنايتهم بأمر القراء عراء المصاحف القديمة عن النقط والإعراب. ونقل أن أبا الأسود الدؤلي قد أعرب مصحفاً في زمان معاوية عليه الهاوية، وكيف كان ففيما قدّمناه من الأدلة الساطعة كفاية لمن له دراية وحينئذٍ لا بدّ من تأويل ما دل بظاهره على وقوع التحريف في القرآن وهو من وجوه:

أحدها: أن يكون المراد بالنقص النقص في أصل نزول القرآن بأن كان الله تعالى قد أظهر في لوح المحو والإثبات إنزال ما هو أزيد مما تحقق نزوله ثم أنزل ما هو أنقص من ذلك لمصلحة اقتضته.

وثانيها: أن يكون المقصود أن الله تعالى قد أنزل علىٰ بيت المعمور ما كان أزيد مما أنزله على الأرض فأطلق عليه النقص بهذا الاعتبار.

وثالثها: أن يكون المحذوف من قبيل التفسير والبيان لبطون القرآن ولم يكن جزءاً منه كما حكي عن المحدث الكاشاني في مقدّمات تفسيره[1].

٢١ ـ العلامة الشيخ عبد الحسين الأميني صاحب كتاب الغدير، ت ١٣٩٠هـ.

قال في ردّه على ابن حزم:

---

(١) أوثق الوسائل: ص ٩١، طبعة حجرية أوفست ١٣٦٩هـ. ش.

لكن القارىء إذا فحص ونقّب لا يجد في طليعة الإمامية إلا نفاة هذه الفرية. . .

ثم يقول: هؤلاء أعلام الإمامية وحملة علومهم الكالئين لنواميسهم وعقائدهم قديماً وحديثاً يوقفونك على مين الرجل فيما يقول، وهذه فرق الشيعة وفي مقدّمهم الإمامية مجمعة على أنّ ما بين الدفتين هو ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه. وهو المحكوم بأحكامه ليس إلا.

وإن دارت بين شدقي أحد من الشيعة كلمة التحريف فهو يريد التأويل بالباطل بتحريف الكلم عن مواضعه، لا الزيادة والنقيصة، ولا تبديل حرف بحرف، كما يقول التحريف بهذا المعنى هو وقومه ويرمون به الشيعة. [الغدير: ٣/ ١٠١].

٢٢ ـ الإمام السيد محسن الحكيم في فتواه.

قال: وبعد، فإن رأي كبار المحققين وعقيدة علماء الفريقين ونوع المسلمين من صدر الإسلام إلى اليوم على أن القرآن بترتيب الآيات والسور والجمع كما هو المتداول بالأيدي لم يقولوا الكبار بتحريفه من قبل ولا من بعد.

٢٣ ـ العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، ت ١٣٧٣هـ.

قال: وأن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله للإعجاز والتحدّي، وتمييز الحلال من الحرام، وأنه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة وعلى هذا إجماعهم[1].

٢٤ ـ العلامة الشيخ محمد حسن الآشتياني، ت ١٣١٩هـ.

قال: والمشهور بين المجتهدين والأصوليّين، بل أكثر المحدّثين عدم وقوع التغيير مطلقاً بل ادعى غير واحد الإجماع على ذلك[2].

٢٥ ـ محمد جواد مغنية، ت ١٣٩٨هـ.

---

(١) أصل الشيعة وأصولها: ص ١٣٣ ط مصر.

(٢) بحر الفوائد: ص ٩٩ ط طهران ١٣١٤هـ.

قال أُلفت نظر من يحتج على الشيعة. . . أن الشيعة تعتقد أن كتب الحديث الموجودة في مكتباتهم ـ ومنها الكافي، والاستبصار، والتهذيب، ومن لا يحضره الفقيه ـ فيها الصحيح والضعيف، وأن كتب الفقه التي ألّفها علماؤهم فيها الخطأ والصواب، فليس عند الشيعة كتاب يؤمنون بأن كل ما فيه حقّ وصواب ـ من أوّله إلى آخره ـ غير القرآن الكريم، فالأحاديث الموجودة في كتب الشيعة لا تكون حجّة على الشيعي الذي ثبت عنده الحديث بصفته الشخصيّة، وهذه نتيجة طبيعية لفتح باب الاجتهاد لكلّ من له الأهليّة، فإن الاجتهاد يكون في صحة السند وضعفه، كما يكون في استخراج الحكم من آية أو رواية[1].

٢٦ ـ العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، ت ١٤٠٢هـ صاحب تفسير الميزان جـ ١٢/١٠٦.

قال: من ضروريات التاريخ أن النبي العربي محمداً ﷺ جاء قبل أربعة عشر قرناً وادعى النبوة وانتهض للدعوة وآمن به أُمّة من العرب وغيرهم وأنّه جاء بكتاب يسمّيه القرآن وينسبه إلى ربّه متضمن لجمل المعارف، وكلّيات الشريعة التي كان يدعو إليها، وكان يتحدى به ويعدّه آية لنبوّته، وأن القرآن الموجود اليوم بأيدينا هو القرآن الذي جاء به وقرأه على الناس المعاصرين له في الجملة بمعنى أنه لم يضع من أصله بأن يُفقد كلّه ثم يُوضع كتاب آخر يتشابه في نظمه أو لا يشابه، وينسب إليه ويشتهر بين الناس بأنه القرآن النازل على النبي ﷺ.

. . . إلىٰ أن يقول: فقد تبيّن مما فصّلناه أن القرآن الذي أنزله الله على نبيّه ﷺ ووصفه بأنّه ذكر محفوظ على ما أُنزل مصون بصيانة إلهيّة عن الزيادة والنقيصة والتغيير كما وعد الله نبيّه فيه[2]. . .

٢٧ ـ الإمام السيد الخوئي قدس سرّه.

قال: . . . إن حديث تحريف القرآن حديث خرافة، وخيال، لا يقول

---

(١) مجلة رسالة الإسلام، القاهرة، سنة ١١ عدد ٤٤، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٥.
(٢) تفسير الميزان: ١٢/١٠٤ ـ ١٠٦.

به إلاّ من ضعف عقله، أو من لم يتأمل في أطرافه حق التأويل، أو من ألجأه إليه حب القول به. والحب يُعمى ويُصم[1].

٢٨ ـ العلامة السيد محمد تقي الحكيم المعاصر.

قال: إن الضروري الذي يوجب إنكاره الكفر، هو الثابت أنه من الدين، من دون حاجة إلى استدلال وبرهنة، وأما الثابت بواسطة الدليل، فلا يوجب إنكاره كفراً ومسألة التحريف أيضاً كذلك[2].

٢٩ ـ الدكتور محمد التيجاني المعاصر.

... وإن اختلف المسلمون إلى مذاهب وفرق وملل ونحل، فالقرآن هو الحافز الوحيد الذي يجمعهم ولا يختلف فيه من الأمّة اثنان...

ثم قال: وما ينسب إلى الشيعة من القول بالتحريف هو مجرّد تشنيع وتهويل وليس له في معتقدات الشيعة وجود.

وإذا ما قرأنا عقيدة الشيعة في القرآن الكريم فسوف نجد إجماعهم علىٰ تنزيه كتاب الله من كل تحريف.

وبعد هذا، فكل بلاد الشيعة معروفة وأحكامهم في الفقه معلومة لدى الجميع، فلو كان عندهم قرآن غير الذي عندنا لعلمه الناس، وأتذكر أنّي عندما زرت بلاد الشيعة للمرّة الأولى كان في ذهني بعض هذه الإشاعات فكنت كلّما رأيت مجلّداً ضخماً تناولته علّني أعثر على هذا القرآن المزعوم ولكن سرعان ما يتبخّر هذا الوهم وعرفت فيما بعد أنّها إحدى التشنيعات المكذوبة لينفّروا الناس من الشيعة.

ثم ذكر عدة نماذج من روايات التحريف الواردة في صحاح السنة، وبعدها قال:

والمهم في كل هذا أن علماء السنة وعلماء الشيعة من المحقّقين قد أبطلوا مثل هذه الروايات واعتبروها شاذّة، وأثبتوا بالأدلة المقنعة بأن القرآن

---

(١) البيان: ص ٢٥٩ ط بيروت.
(٢) الأصول العامة: ص ١٠٩.

الذي بأيدينا هو نفس القرآن الذي أنزل على نبيّنا محمد ﷺ وليس فيه زيادة ولا نقصان ولا تبديل ولا تغيير، فكيف يشنّع أهل السنة والجماعة على الشيعة من أجل روايات ساقطة عندهم، ويبرّؤون أنفسهم، بينما صحاحهم تثبت صحّة تلك الروايات. [كتاب «لأكون مع الصادقين» ص ١٦٨ - ١٧٦].

وقفة على رأي معاصر

من المؤسف جداً أن نطالع في مصنّفات بعض كتّابنا المعاصرين فنجدها ذراعاً بيد الأعداء والمخالفين يبطشون بها الشيعة الإمامية.

ولست أدري ـ مع كامل الاحترام ـ لهؤلاء الأجلاّء كيف أغفلوا جانب الدقة عندما كانوا يكتبون؟!

من بين هؤلاء سماحة العلامة جعفر مرتضى العاملي حفظه الله حيث أورد انتقاده على العلامة المحدّث النوري (قدس سره) فينتقصه بقوله:

فإن الأحاديث الكثيرة التي رواها أهل السنة في صحاحهم ومسانيدهم وكتبهم المعتمدة. والتي خدعت في كثرتها وصراحتها المحدّث النوري، الشيعي كما خدعت آخرين. [حقائق هامة: ص ٣٢ و٢٦].

وفي ص ٣٩٤ قال تحت عنوان (روايات أهل السنة تخدع المحدّث النوري): (... فلا بد لنا قبل أن نودع القارىء، من الإشارة إلى بعض محدّثي الشيعة قد أغترّ بروايات أهل السنة، التي شحنت بها صحاحهم، وكتبهم المعتمدة كما يظهر من تتبع كلامه، وملاحظة الروايات التي اعتمد عليها... فألف كتاباً زعم أنه أثبت فيه تحريف الكتاب أسماه: فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب). [حقائق هامة: ص ٣٩٤].

كتاب المحدث النوري (فصل الخطاب) جامع لأكثر من ١١٢٢ رواية يفهم منها معنى التحريف من بين هذه الكمية ٨١٥ رواية جاءت مكررة في محتواها أو أنها وردت بطرق مختلفة أو أن طرقها مجهولة أو مبتورة.

ـ أغلب هذه الروايات مودعة في كتب ومصنّفات علماء السنة.

ـ طائفة كبيرة من هذه الروايات مخدوشة السند لأن راويها يونس بن

ظبيان أو أحمد بن محمد السياري الغالي، الذي لعنه الإمام الصادق عليه السلام ونصيبه من روايات الألف أكثر من ٣٢٠ رواية ـ انظر رجال السيد الخوئي ٢/ ٨٢ و ٧/ ٣٢٢، وابن النديم: ٢٦٧.

ثم تجد من بين الروايات الأخرى ما يعود سنده إلى الغلاة أمثال علي ابن أحمد الكوفي، ت ٣٥٢، انظر رجال السيد ومنخل بن جميل الكوفي، ومحمد بن حسن بن جمهور.

أمّا ما صح سنده فلا يخلو من سقوط متنه لأنه لا يوافق روايات (العرض على القرآن). فالذي ورد في كتاب (فصل الخطاب) لا يتجاوز تلك الروايات مائة رواية يشمّ منها رائحة التحريف إلا أنها في المجموع تعود إمّا إلى الاختلاف في القراءة أو أنها تعني الإشارة إلى شأن النزول أو إلى التفسير أو التأويل وقد تناول ذلك العلامة المجلسي عندما شرح (كتاب الكافي)[1] حيث وردت بعض الأخبار ما يوهم ظاهرها التحريف، والأمر ليس كذلك، وقد عرفت أجماع الطائفة الإمامية الاثنى عشرية على عدم التحريف.

الكتاب يقع في اثني عشر دليلاً ـ تسع منها مأخوذ من كتب السنة، فهي تعود إلى رواياتهم ودليلان من المجموع الذي ذكره النوري يعود إلى أحاديث الشيعة.

---

(١) انظر كتاب مرآة الرشاد.

النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف

قال آغا بزرك في حـ ١٠/٧٨ هامش (١)... وذكرنا أن كتاب الإسلام المشهور في الآفاق هو الموسوم بالقرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وليس هو إلا هذا الموجود بين الدفتين الواصل إلينا بالتواتر عن النبي ﷺ وأثبتنا أنه بجميع سوره وآياته وجملاته وحي إلهي أنزله روح القدس إلى نبيه وليس فيما بين الدفتين شيء غير الوحي الإلهي ولو جملة واحدة ذات إعجاز فهو منزه عن كل ما يشينه من التغيير والتبديل والتصحيف والتحريف وغيرها باتفاق جميع المسلمين وليس لأحد منهم خلاف أو شبهة أو اعتراض فيه واختلاف القراءات إنما هو اختلاف في لهجات الطوائف.

نعم بينهم خلاف مشهور في موضوع آخر غير هذا الكتاب وهو أنه هل أوحي إلى نبينا وحي قرآني آخر غير هذا الموجود بين الدفتين أم لا[1]...

وقد ذكر في الجزء ٣، هامش ص ٣١١ ـ ٣١٤، تعليقة مفصّلة عندما ذكر (كتاب التبديل والتحريف) للشريف أبي القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي ذكره النجاشي وذكره ابن شهرآشوب بعنوان (الرد على أهل التبديل والتحريف فيما وقع من أهل التأليف).

---

(١) الذريعة: ١٠/٧٨ دار الأضواء ط٢، ١٤٠٣.

موقف المحدّث النوري الأخير

ذكر الشيخ آغا بزرك الطهراني تلميذ المحدث النوري رحمهما الله جميعاً ما نصّه:

«حسبما شافهنا به وسمعنا من لسانه فإنه كان يقول: أخطأت في تسمية الكتاب وكان الأجدر أن يسمىٰ بـ (فصل في عدم تحريف الكتاب) لأني أثبت فيه أن كتاب الإسلام ـ القرآن الشريف ـ الموجود بين الدفتين، المنتشر في أقطار العالم وحي إلهي، بجميع سوره وآياته، وجمله لم يطرأ عليه تغيير أو تبديل ولا زيادة ولا نقصان من لدن جمعه حتى اليوم، ولقد وصل إلينا المجموع الأول بالتواتر القطعي...

كما أني أهملت التصريح في مواضع متعددة من الكتاب حتى لا تسدد نحوي سهام العتاب والملامة بل صرحت غفلة بخلافه وإنما اكتفيت بالتلميح إلى مرامي في ص ٢٢ إذ المهم حصول اليقين بعدم وجود بقية للمجموع بين الدفتين.

كما نقلنا هذا العنوان عن الشيخ المفيد في ص ٣٦، واليقين بعدم البقية موقوف على وقع الاحتمالات العقلائية الستة المستلزم بقاء أحدها في الذهن لارتفاع اليقين بعدم البقية...».

ثم أضاف آغا بزرك الطهراني:

هذا ما سمعناه من قول شيخنا نفسه أما عمله فقد رأيناه وهو لا يقيم لما ورد من مضامين الأخبار وزناً، بل يراها آحاداً لا تثبت بها القرآنية بل يضرب بخصوصيتها عرض الجدار. [انظر: مقدمة مستدرك الوسائل: ١/ ي].



كلمات مضيئة

من الأسباب الداعية عند بعض الكتّاب والمصنّفين من أهل السنة أنهم سلكوا طريق التعصب كسلفهم ولم يرغبوا أن ينظروا إلى الحقائق التاريخية التي سطرتها العقول والأقلام الصادقة؛ فقد ذهب البعض يرمي الشيعة بالتهم والقذف ورميهم بالباطل دون أن يقرأ كتبهم ويفحص عن آرائهم في ما صنّفوه من كتب الأصول والتفاسير، بل اقتفىٰ خطو من سبقه، فما كاد ينفك عما يلهج الغابرون الذين ظلموا التاريخ وزوّروا الحقائق.

وفريق آخر من الكتّاب خلط بين الشيعة الإمامية وباقي الفرق من الغلاة والمؤلّهة والحلولية وأهل البدع، وهذا الخلط حتماً سيوقع المصنّف بأخطاء جسيمة كالتي نحن فيه.

إذن لا بد من التفريق بين عقائد الغلاة والمتطرفين الذين لا يمثّلون سوى أنفسهم لا بد من التفريق بين هؤلاء وبين عقائد الشيعة الإمامية الإثني عشرية حيث أنصفهم العلامة الزرقاني فقال:

(يزعم بعض غلاة الشيعة أن عثمان ومن قبله أبو بكر وعمر أيضاً حرّفوا القرآن وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره).

وبعد هذا يقول العلامة:

(إن بعض علماء الشيعة تبرأوا من هذا السخف ولم يطق أن يكون منسوباً إليهم). [مناهل العرفان: ١/ ٢٧٣ و٢٧٤].

وقال المرحوم الدكتور حامد حفني رداً على أحمد أمين الكاتب المصري وتعريضاً به؛ قال: (... لم يفرق التفرقة العلمية بين الإمامية

والمؤلّهة. . ، بل أكثر من ذلك لم يميّز التمييز الدقيق بين المعتدلين من هؤلاء الأتباع ومن المتعصبين).

ثم قال الدكتور حفني:

فالإمامية والزيدية من المذاهب الشيعية المعتدلة يختلفون كل الاختلاف عن الكيسانية والمؤلّهة والحلولية المتطرّفة. [مع الكتب الخالدة: ص ١٦٩ و١٧٢].

وقال الدكتور عبد الصبور هاشين:

(إن الذين ألصقوا بالمصحف بعض روايات الكذب هم الغلاة). [تاريخ القرآن: ص ١٦٥].

الرسائل المصنّفة في ردّ التحريف

أمّا الرسائل المصنّفة من قبل الإمامية في الردّ على المخالفين القائلين بتحريف القرآن فهي كثيرة فما صنّف على طول التاريخ لا يمكن حصره غير أننا نذكر بعضها:

ـ رسالة ألّفها الشيخ الحر العاملي ذكرها صاحب كتاب لؤلؤة البحرين. [افسانة تحريف: ۲۳۹].

ـ رسالة ألّفها الشيخ عبد العالي الكركي في نفي النقيصة. [آلاء الرحمٰن: ص ٢٦].

ـ ما كتبه السيد الخوئي ضمن تفسيره البيان.

ـ ما ذكره السيد محمد حسين الطباطبائي في تفسيره (الميزان). [انظر تفسير الآية: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر...﴾ وجـ ١ ص ١٠٦].

ـ رسالة ألّفها عبد الحسين الرشتي الحائري في الرد على موسى جار الله والرسالة اسمها (كشف الاشتباه).

ـ ما ألّفه الشيخ عبد الرحيم التبريزي في الرد على التحريف وسمّي كتابه (آلاء الرحيم).

ـ ما ذكر السيد مهدي البروجردي في الرد علىٰ المحدث النوري.

ـ ما ألّفه الشيخ عبد الحسين الأميني والذي أسماه (النقد اللطيف).

ـ ما ألّفه الشيخ رسول جعفريان تحت عنوان (أكذوبة تحريف القرآن).

ـ ما ألّفه السيد محمد رضا الجلالي.

ـ ما ألّفه الشيخ محمود بن أبي القاسم الطهراني المتوفى ١٣١٣هـ تحت عنوان (كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب).

ـ ما ألّفه السيد محمد حسين الشهرستاني المتوفى سنة ١٣١٥هـ، وهو رسالة تحت عنوان (حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف).

مصادر التحريف عند السنة

مسند أحمد ١/ ٤٧

المصنف للصنعاني ٩/ ٥٠ و٥٢ و٥/ ٤٤١

صحيح البخاري ٤/ ١١٥

الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٦٦

الروض الآنف ٣/ ٢٤٠

المراسيل ١٥٢

البرهان للزركشي ٢/ ٣٩

أصول السرخسي ٢/ ٧٨

الإتقان ٢/ ٢٥

فواتح الرحموت (في هامش المستصغى) ٢/ ٧٣

كنز العمال ٢/ ٣٧٨ و٣/ ١٣٨

الدر المنثور ١/ ١٠٦

انظر: كتاب البيان للسيد الخوئي ٢٢٠

صحيح مسلم ٥/ ١١٦

حياة الصحابة ٢/ ١٢

البداية والنهاية ٥/ ٢٤٥

انظر: التمهيد في علوم القرآن ٢/ ٢٨٠

الشيعة والسنة ١٢١ ـ ١٣٥

مقدمة تفسير الصافي ١٤

الصافي في شرح الكافي ـ الأصول ـ فضل القرآن ٨/ ٧٥ ملا خليل القزويني.

صحيح الترمذي في موارد عديدة

سنن النسائي في موارد كثيرة

سنن أبو داود في موارد عديدة

المستدرك للحاكم

المعجم الكبير للطبراني

تفسير القرطبي

السنن الكبرىٰ للبيهقي

الإمام الصادق، أبو زهرة/ ٣٢٧ ـ ٣٤١

الأصول العامة للفقه المقارن/ الحكيم ١٠٩

مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٣٠

الفصل بين الملل والأهواء والنحل ٢/ ٨٠ يقول متقدمي الشيعة ومتأخريهم قد أجمعوا على تحريف القرآن.

الوافي ٥/ ٢٧٣

انظر كذلك:

١ ـ الاعتقادات للصدوق

٢ ـ المسائل المهنائية ١٢١

٣ ـ الإيضاح للفضل بن شاذان

بعض موارد التحريف من مصادر السنّة

فيما تقدم من فصول الكتاب شواهد عديدة أوردها علماء الجمهور على الزيادة أو النقيصة في كتاب الله العزيز سواء كانت تلك الزيادة حرفاً أو كلمة أو آية أو سورة وهكذا في النقيصة، وقد ناقشنا هذه الموارد هناك، امّا هنا فنذكر جملةً بعض الموارد لأهم مصادر السنة منها:

أوّلاً: الموطأ، مالك بن أنس، ت ١٧٩هـ.

١ ـ ذكر في كتاب الحدود ١٠ آية الرجم.

ثانياً: مسند أحمد بن حنبل، ت ٢٤١هـ.

٢ ـ ذكر آية الرجم في الجزء ٥/ ١٣٢ و١٨٣.

٣ ـ ذكر آيتان من سورة البيّنة المصدر السابق ٥/ ١٣٢.

٤ ـ ذكر أن سورة الأحزاب كانت أطول من سورة البقرة المصدر السابق ٥/ ١٣٢.

ثالثاً: سنن الدارمي؛ عبد الله بن عبد الرحمٰن، ت ٢٥٥هـ.

٥ ـ ذكر في كتاب الحدود آية الرجم.

٦ ـ ذكر آية الرضاع في الجزء ٢/ ١٥٧.

رابعاً: صحيح البخاري؛ محمد بن إسماعيل، ت ٢٥٦هـ.

٧ ـ ذكر في باب رجم الحبلى آية الرجم، الجزء ٨/ ٢٠٨ ـ ٢١١.

٨ ـ ذكر آية الرغبة، المصدر السابق.

خامساً: صحيح مسلم؛ مسلم بن الحجاج القشيري، ت ٢٦١هـ.

٩ - ذكر آية الرجم في الجزء ٤/١٦٧ و٥/١١٦.

١٠ - ذكر آية الرغبة. المصدر السابق.

١١ - ذكر آية الرضاع. المصدر السابق.

١٢ - ذكر آية: ﴿**لا يملأ جوف ابن آدم**﴾. المصدر السابق ٣/ ٩٩.

١٣ - ذكر آية: ﴿**إن الدين... الحنيفية**﴾. المصدر السابق ٣/ ٩٩ و٥/ ٢١٩.

١٤ - ذكر أن في القرآن سورة كانت تعادل سورة براءة. المصدر السابق ٣/ ١٠٠.

١٥ - ذكر أن في القرآن سورة تشبه المسبّحات. المصدر السابق ٣/ ١٠٠.

سادساً: سنن ابن ماجة؛ محمد بن يزيد القزويني، ت ٢٧٥هـ.

١٦ - ذكر في كتاب الحدود ٩ آية الرجم.

سابعاً: سنن أبو داود السجستاني، ت ٢٧٥هـ.

١٧ - ذكر في كتاب الحدود ٢٣ آية الرجم.

١٨ - ذكر آية الرضاع الجزء ١/ ٢٢٤.

ثامناً: سنن الترمذي؛ محمد بن عيسى، ت ٢٧٩هـ.

١٩ - ذكر في كتاب الحدود ٧ آية الرجم.

تاسعاً: المصاحف، لابن أبي داود السجستاني.

٢٠ - ذكر أموراً كثيرة في الزيادة والنقيصة، منها قال: ذهب القرآن بذهاب حملته يوم اليمامة.

٢١ - ذكر قراءة ابن مسعود للآية: ﴿**والليل إذا يغشىٰ والنهار إذا تجلّى والذكر والأنثىٰ**﴾ بزيادة (والذكر والأنثى).

عاشراً: المستدرك، الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، ت ٤٠٥هـ.

٢٢ ـ ذكر أن سورة براءة ما بقي منها سوى ربعها. الجزء ٢/ ٣٣٠.

٢٣ ـ أما ما زيد في القرآن كله تراه في الجزء ٢/ ٢٣٤ و٢٤٩.

٢٤ ـ وهكذا في تبديل كلمة. المصدر السابق.

الحادي عشر: المحلّى، ابن حزم الأندلسي، ت ٤٥٦هـ.

٢٥ ـ ذكر آية الرجم. المصدر ١١/ ٢٣٥.

٢٦ ـ ذكر آية الرضاع. المصدر ١١/ ٢٣٤ و١٠/ ١٤ و١٥.

الثاني عشر: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ.

٢٧ ـ ذكر آية الرجم. المصدر ١٢/١٢٧.

٢٨ ـ ذكر آية الولد للفراش. المصدر السابق.

٢٩ ـ ذكر زيادة حرف في الآية. المصدر السابق ٨/ ٢٨٣.

الثالث عشر: أصول السرخسي.

٣٠ ـ ذكر عن عائشة الرضعات عشر ثم نسخت بخمس، المصدر باب نسخ التلاوة والحكم ٢/٧٩.

٣١ ـ ذكر آية الرجم المزعومة عند السنة المصدر السابق، نسخ التلاوة دون الحكم، ٢/٧٨ و٧٩ و٧١.

الرابع عشر: سنن الدارقطني.

٣٢ ـ ذكر آية الرجم المزعومة من القرآن، المصدر ٤/١٧٩.

الخامس عشر: البرهان في علوم القرآن ـ الزركشي.

٣٣ ـ ذكر عن عائشة آية (الرضعات عشر) المصدر ٢/٣٩.

٣٤ ـ ذكر عن أبي بكر ـ آية ـ في القرآن: **﴿لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم﴾**، المصدر ٢/٣٩.

٣٥ ـ ذكر عن عمر بن الخطاب (آية الرجم) المصدر السابق ٢/ ٣٥.

٣٦ ـ ذكر أن في القرآن آية: **﴿لو كان لابن آدم واديان... ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب﴾** المصدر السابق ٢/ ٣٦.

٣٧ ـ ذكر أن في القرآن سورتين هما: سورة الخلع والحفد. المصدر السابق ٢/ ٣٧ و١٢٧.

السادس عشر: السنن الكبرى.

٣٨ ـ ذكر ـ الآية ـ الرضعات عشر، الجزء ٧/ ٥٥٤.

٣٩ ـ ذكر ـ آية ـ الرجم المصدر السابق ٨/ ٢١٢.

السابع عشر: كتاب الأحكام للآمدي.

٤٠ ـ ذكر ـ آية ـ الرضعات عشر، المصدر ٣/ ١٢٩.

الثامن عشر: كتاب أحكام القرآن ـ الجصّاص.

٤١ ـ ذكر آية الرجم. المصدر ٣/ ٢٦٤.

التاسع عشر: الجامع لأحكام القرآن.

٤٢ ـ ذكر عن عمر بن الخطاب آية الرجم، المصدر ١٤/ ١١٣.

٤٣ ـ ذكر عن عمر بن الخطاب أن رجلين أقرأهما رسول الله ﷺ سورة، فكانا يقرآن بها فقاما ذات ليلة يصليان، فلم يقدرا منها علىٰ حرف... المصدر السابق ٢/ ٦٣.

العشرون: الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ.

٤٤ ـ ذكر آية الرجم في الجزء الأول/ ٥٨ عن أبي بن كعب، باب نسخ التلاوة.

٤٥ ـ ذكر أن حروف القرآن يربو على المليون. المصدر السابق ١/ ١٩٨

٤٦ ـ ذكر سورة الخلع والحفد. المصدر السابق ١/ ٦٥.

٤٧ ـ ذكر أن سورة براءة لم يبق منها سوى ربعها. المصدر السابق ١/ ١٨٤.

٤٨ ـ ذكر ان في حرب اليمامة قد ذهب قرآن كثير. المصدر السابق ٣/ ٧٢.

٤٩ ـ ذكر أن في مصحف عائشة كانت زيادة في الآي والسور. المصدر السابق ٣/ ٧٣.

٥٠ ـ ذكر أن سورة الأحزاب كانت أطول من سورة البقرة. المصدر السابق ٣/ ٧٢ و٢/ ٥.

٥١ ـ ذكر أن آيتين لم تكتبا في المصحف. المصدر السابق.

٥٢ ـ ذكر عن الكلاعي أن مسلمة بن مخلد الأنصاري قال لهم ذات يوم: أخبروني بآيتين في القرآن لم يكتبا في المصحف فلم يخبروه وعندهم أبو الكنود سعد بن مالك فقال ابن مسلمة: إن الذين آمنوا وهاجروا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ألا أبشروا أنتم المفلحون الذين آووهم ونصروهم وجادلوا عنهم القوم الذي غضب الله عليهم أولئك لا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون.

٥٣ ـ ذكر أن سورة براءة لم يبق منها سوى ربعها. المصدر السابق. نسخ التلاوة.

٥٤ ـ ذكر نقلاً عن الصحيحين عن أنس في قصة أصحاب بئر معونة الذين قتلوا وقنت يدعو علىٰ قاتليهم. قال أنس: ونزل فيهم قرآن قرأناه حتى رفع: **﴿ان بلغوا عنا قومنا إنا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا﴾** المصدر السابق.

٥٥ ـ ذكر عن مالك أن سورة براءة أن أولها لما سقط سقطت معه البسلمة. المصدر السابق، الجزء الأول، النوع التاسع عشر في عدد السور والآيات.

٥٦ ـ ذكر آية الرضاع المصدر السابق باب فتح التلاوة والحكم.

٥٧ ـ ذكر قول ابن عمر أنه ذهب من القرآن الكثير، المصدر السابق باب نسخ التلاوة. .

٥٨ ـ ذكر عن عائشة أن سورة كانت تقرأ في زمن النبي مائتي آية. باب نسخ التلاوة.

٥٩ ـ ذكر أن في مصحف عائشة آية: **﴿الذين يصلون الصفوف الأول﴾** قبل أن يغير عثمان المصاحف. المصدر السابق باب نسخ التلاوة.

٦٠ ـ ذكر عن واقد الليثي آية: **﴿... ولو أن لابن آدم وادياً... ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله علىٰ من تاب﴾** المصدر السابق. نسخ التلاوة.

٦١ ـ ذكر عن أبي موسى الأشعري أنه قال: (كنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبّحات ما نسيناها غير أني حفظت منها: **﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة﴾**) المصدر السابق. نسخ التلاوة.

٦٢ ـ ذكر عن عمر بن الخطاب أنه قال: كنا نقرأ: **﴿لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم﴾**. نسخ التلاوة.

٦٣ ـ ذكر عن عمر بن الخطاب أنه قال لعبد الرحمٰن بن أعوف: (ألم تجد فيما أنزل علينا أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرة فإنا لا نجدها، قال: أسقطت من القرآن). نسخ التلاوة.

الواحد والعشرون: الدرّ المنثور، جلال الدين السيوطي، ت ٩٩١هـ.

٦٤ ـ ذكر آية الجهاد، المصدر السابق ١/١٠٦.

٦٥ ـ ذكر آية: **﴿الولد للفراش...﴾**، المصدر السابق.

٦٦ ـ ذكر أن سورة براءة لم يبق منها سوى ربعها. المصدر السابق ٣/ ٢٠٩.

٦٧ ـ ذكر ما يخص زيادة حرف في القرآن، المصدر السابق ٨/ ٣٢٠.

أقول هذه بعض الموارد التي تدلل ـ فيما لو أخذ بها ـ علىٰ تحريف القرآن وأن علماء الجمهور ـ قديماً وحديثاً إلاّ ما ندر منهم ـ قد تمسّكوا بها وأجروها مجرى المسلّمات مع تخريجات وضعوها تبريراً لما كتب.

وليس قصدنا استقراء كل موارد التحريف في كتب الجمهور، بل أردنا أن نُوقف القارىء علىٰ بعض النماذج التي تشكّل مصاديق واضحة لموضوع (تحريف القرآن) عند الجمهور.

ولو أردنا الاستقصاء لاستوعب ذلك عدّة مجلّدات، ثمّ أين تلك الموارد التي تعدّ بالمئات عندهم قبال روايات ضعيفة ـ لا يعتد بها عند الإمامية ـ تعد بأصابع اليد قد ذكرها الشيخ الكليني في باب نادر..؟!

لقد شاء محمد أبو زهرة، وهو ينقد الكليني، أن يثير غبار العصبيّة ونعرات الطائفيّة بين المسلمين، إذ كفّر كبار علماء الشيعة الإمامية لا لشيء وإنّما لبضع روايات قد تمسّك بها الخصوم بزعمه أنها تدلّ على التحريف، غير أنها لا تفيد علماً ولا عملاً عند الطائفة على مرّ العصور والأجيال، في الوقت الذي أغمض أبو زهرة عينيه عمّا تزخر فيه كتب علماء الجمهور ـ السنة ـ بالترهات والسفاس وروايات تحريف القرآن ما يربو على الألف رواية..!

فما علينا إلاّ أن نقول لفضيلة أبي زهرة: إنك لم تنصف الآخرين من نفسك، ولم تر الحق إلا بعين واحدة.

أعاذنا الله من هوى النفس، إن النفس لأمارة بالسوء إلاّ ما رحم ربي.

وتمّت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا تبديل لكلماته وهو السميع العليم.

صدق الله العلي العظيم

الفهرس

المقدمة ٧

الفصل الأول

حملات مسعورة يقودها محمد أبو زهرة ١١

النكتة الأولى: ما يخص شخصية الكلينيّ ١٢

النكتة الثانية: روايات النقص أو الزيادة ١٥

النكتة الثالثة: أ ـ ما يخص الأسانيد: مفتريات أبو زهرة علىٰ الكليني: ٣٢

ب ـ أسانيد الشيخ الكليني في الكافي بكل أجزائه

إلىٰ المعلّى بن خنيس: ٣٩

فمن هو المعلّىٰ بن خنيس...؟ ٤٩

النكتة الرابعة: في صدد تحقيق روايات الكافي، وفرز الصحيح منه: ... ٥٢

الفصل الثاني

التحريف لغة: ٥٩

تحريف القرآن اصطلاحاً ٦١

كبار علماء الطائفة الإمامية ينفون التحريف ٦٢

وقفة على رأي معاصر ٧٥

النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف ٧٧

موقف المحدّث النوري الأخير ٧٩
كلمات مضيئة ٨١
الرسائل المصنفة في ردّ التحريف ٨٣
مصادر التحريف عند السّنّة ٨٥
بعض موارد التحريف من مصادر السّنّة ٨٧